الأمم المتحدة

A/C.1/71/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٨٩ إلى ١٠٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للأعضاء، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى أن القائمة المتجددة للمتكلمين لهذا الجزء من عملنا ستغلق الساعة ١٨/٠٠ اليوم. وعلى جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة تسجيل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

أود كذلك تذكير الوفود بأنه، رغم أن الممارسة هي أن تقتصر بيانات الوفود على ١٠ دقائق إذا كان البيان بصفة وطنية وعلى ١٥ دقيقة عند التكلم نيابة عن مجموعة وفود، فإنني أعول على كريم تعاون الأعضاء في أن تقتصر البيانات على ثمانية دقائق و ١٣ دقيقة، على التوالي، لهذه الدورة.

السيد برناردي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين. ويسر أستراليا أن تراكم تترأسون هذه اللجنة الهامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدنا، بما في ذلك في دورنا كمقرر.

نحن هنا لإحداث فرق عملي في الأمن الإقليمي والعالمي وفي حياة سكان العالم الذين يرغبون في العيش في سلام وأمن ورخاء. وليس من المستغرب أنه حينما يكون هدفنا طموحا للغاية، يبدو إحراز التقدم بطيئا بشكل محبط. إن أهداف نزع السلاح المشتركة قد تبدو أيضا بعيدة المنال، بالنظر إلى تزايد الاستقطاب في المجتمع الدولي في أعقاب إخفاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الاتفاق على وثيقة ختامية توافقية وفي ضوء الفشل المستمر في مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على العمل الموضوعي. ولكن لمجرد كون الأمور شاقة وبطيئة بشكل مضن، لا يعني أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1630718 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

القيام بها أقل أهمية. وإذا أردنا تحقيق طموحنا الجماعي المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين، يجب أن نلتزم من جديد بالعمل الشاق والحتمي المتمثل في نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة التي تشرك جميع الدول المعنية.

إن أهدافنا ليست إنسانية فحسب، بل وتعزز أمن جميع الدول. ولذلك، نحن نقول إن نزع السلاح الذي يؤدي إلى تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يشمل جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. والواقع أن توقعات نزع السلاح النووي تقع بشكل كبير على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومحاولة التوصل إلى معاهدة منفصلة لجعل الأسلحة النووية غير قانونية دون مشاركة تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية من شأنه أن يقوض الأمن الذي تقدمه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما سيتجاهل الحقائق الراهنة للأمن العالمي. وعلى سبيل تقديم أمثلة محددة، فإن معاهدة لحظر الأسلحة النووية لن تقنع دولة مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية ولن تساعد على منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين.

لأكثر من ٤٥ عاما، نجح التوازن الدقيق الذي حققته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي قدم الأمن الحقيقي ومكن المجتمعات من الاستفادة من الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية. وبالرغم من منظوراتنا الوطنية المختلفة بشأن الأمن، لا ينبغي لأحد منا أن يغفل الأهمية المركزية الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للسلم والأمن العالميين، لا سيما ونحن نبدأ دورة استعراض السنوات الخمس القادمة لمعاهدة عدم الانتشار. ولا ينبغي لنا أن نتهاون في سعينا إلى تحقيق الخطوات الحاسمة التي يجب وضعها لضمان نزع السلاح النووي، ولا سيما استمرار أولوية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وينبغي تعزيز الوقف الاختياري للتجارب النووية بغية منع الانزلاق مجددا إلى عصر إجراء التجارب النووية، ومعاهدة الحظر الشامل أكثر من مجرد التزام عملي بعدم إجراء تجارب نووية. إنها رمز لمهمة أوسع نطاقا لمنع مواصلة تطويرها. وتدعو أستراليا الدول الحائزة للأسلحة النووية وسائر بلدان المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

وأنتقل إلى نزع الأسلحة التقليدية، نرحب بالزخم الذي ولده الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية ونشجع الدول على مواصلة جهودها لتحقيق عالميتها. وأستراليا ملتزمة تماما بمواصلة العمل لتشجيع جميع الدول، ولا سيما الدول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، على الانضمام إلى المعاهدة والاستمرار في مساعدتنا على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

ولا يزال الإرهاب العالمي تهديدا على جبهات كثيرة، يشمل العديد من الجهات الفاعلة المختلفة. هذا العام، يتعرض تنظيم داعش لضغوط متزايدة. ويواصل خسارة الأراضي والتمويل والمقاتلين. لكن لا يسعنا أن ننخدع بالمعارك التي تحقق فيها النصر أو بالتقدم المحرز صوب تحقيق السلام والاستقرار. أستراليا تعمل عن كثب مع أصدقائنا وحلفائنا لتدمير ما يسمى بخلافة داعش في سورية والعراق. لا يمكننا القضاء تماما على خطر الإرهاب، ولكن يمكننا التخفيف منه من خلال مواصلة الجهود الوطنية والتعاون الدولي. ونشيد بتعزيز البلدان للجهود التي تبذلها للتصدي للإرهاب، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة وتعميقها لمعالجة قضية التطرف العنيف.

إن أستراليا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود من أجل القضاء التام على ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية وقدرات الإنتاج، ومنع حيازة وإنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية وإلى

إبداء عزمه على إخضاع الجناة للمساءلة. لقد خلصت آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن النظام السوري مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك شك في أن نظام الأسد قد استخدم مرارا الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونشير أيضا إلى أن تقرير آلية التحقيق المشتركة قد خلص إلى أن تنظيم داعش قد استخدم أيضا الأسلحة الكيميائية. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في ذلك النزاع.

وإذ نقترب من موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، نحث جميع الدول الأعضاء الأطراف على العمل صوب وثيقة ختامية توافقية تعزز مواد منطوق الاتفاقية وتضع برنامجا فعالا تطلعيا للعمل في المستقبل. نحن بحاجة أيضا إلى زيادة الوعي بظهور أنواع جديدة من عوامل الأسلحة المحتملة. ومن دواعي القلق بشكل خاص استخدام المواد الكيميائية الرذاذية التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي في سيناريوهات إنفاذ القانون. وترحب أستراليا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) لأنه يوجه رسالة قوية وموحدة إلى منتهكي المعاهدة. وستواصل أستراليا العمل مع الآخرين لضمان تحقيق الأهداف التي تنطبق أيضا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. هذا الشهر، على سبيل المثال، سنستضيف دورة للتدريب على المهارات لبناء القدرات التشغيلية في منطقتنا للاستجابة للاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية.

وترحب أستراليا بمواصلة الاهتمام بمسائل الفضاء الإلكتروني وحيز الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت أستراليا استراتيجيتها الوطنية الثانية لأمن الفضاء الإلكتروني للاستجابة للتحدي المزدوج المتمثل في تعزيز وحماية المصالح عبر شبكة الانترنت. ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠١٦-٢٠١٧، وكذلك اختيار أستراليا لعضوية الفريق. ونشجع الفريق على تعميق الفهم بشأن معايير سلوك الدولة المسؤولة في الفضاء الإلكتروني ونتطلع إلى نظر الجمعية العامة في نتائج مسار العمل.

وينبغي لسلامة وأمن واستدامة البيئة الفضائية أن تكون أولوية عالية للمجتمع الدولي، نظراً لاعتمادنا المتزايد على الفضاء في الازدهار والتنمية. وتولي أستراليا أهمية للخطوات العملية وقريبة الأجل لحماية إمكانية وصول كل دولة إلى البيئة الفضائية. ونرحب باتفاق اللجنة المعنية بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أول مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي نرى أنها مساهمة مهمة في أمن الفضاء، بما في ذلك في معالجة المسألة الملحة المتمثلة في الحطام الفضائي.

الأستراليون يعرف عنهم أنهم عمليون، بما في ذلك في المجال المتعدد الأطراف.

ونحن ملتزمون بأداء دورنا والعمل بصورة بناءة وبعزيمة على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي من خلال العمل الهام للجنة.

السيدة فانامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن فنلندا، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي.

وبالإضافة إلى البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2)، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي

الوطنية. واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى البيانات التي سيُدلى بها لاحقا باسم بلدان الشمال الأوروبي الأخرى.

في العام الماضي، وجهنا الانتباه إلى حقيقة أن اللجنة الأولى تعقد جلساتها على خلفية استمرار التوتر الدولي. وللأسف، لم تتغير الحالة، ونعتقد أن هذا القول يصدق أيضا على أوروبا. وهذا يجعل الجهود المبذولة في سبيل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أكثر أهمية وإلحاحا. إن سيادة القانون هي المبدأ التوجيهي للشؤون الدولية، بما في ذلك في هذا المجال، وينبغي لنا جميعا أن نواصل إيجاد سبل عملية لبناء الثقة وإعادة بنائها. وأود أن أسلط الضوء على أولويات فنلندا خلال الأسابيع القادمة.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكّل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وعنصراً من العناصر الأساسية لهيكل الأمن الدولي. ولا تزال الالتزامات المتعلقة بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة صالحة وهامة، بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. وتؤيد فنلندا هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتدعم الجهود التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. ونرى أن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية أيضا إذ إنها تتعلق بنزع السلاح النووي. ومن المهم ضمان مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في أي عملية لنزع السلاح النووي، إذا كنا نريد خفض عدد الأسلحة النووية في العالم.

وأود أن أشدد على أن الشواغل المتصلة بالأسلحة النووية هي شواغل نتشاطرها جميعا. وندرك أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن ثمة خطرا من وقوع كارثة بتكاليف بشرية وإنسانية يتعذر قياسها. وينبغي لنا أيضا أن نفكر في كيفية تحسين الظروف المفضية إلى تهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر لتحقيق نزع السلاح النووي. إن تدابير الشفافية وبناء الثقة أساسية، ليس في ميدان نزع السلاح النووي فحسب، بل وفي مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

ونرحب بالتعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في ميدان نزع السلاح النووي. ونعتقد أن مبادرات من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي يمكنها بناء الفهم المشترك والثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونؤكد على أهمية مواصلة تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ونشجع جميع الأطراف المعنية على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لنزع السلاح النووي، بما في ذلك الأسلحة النووية التعبوية، بغض النظر عن مدى صعوبة ذلك.

أود أيضا أن أتطرق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن بدء نفاذ تلك المعاهدة يظل مسألةً ذات أولوية، رغم أن الوقف الاختياري للتجارب النووية يكاد يكون عالميا. وأود كذلك أن أشدد على أهمية نظام التحقق، متمثلا في شبكة نظام الرصد الدولي. فقد وفرت لنا هذه الشبكة معلومات أساسية في العديد من المرات في مختلف الحالات. وبفضل الشبكة، لم يعد بإمكان البلدان إخفاء إجراء تجارب نووية .

كما يتفق معظمنا على أنه ينبغي التفاوض لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونحن على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى استئناف العمل الجاد لتحقيق تلك الغاية. ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

ونشيد بالتقدم المحرز مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، ونشدد على الحاجة إلى تنفيذها تنفيذا فعالا. ومع ذلك، لا يزال خطر انتشار الأسلحة النووية يمثل مصدر قلق بالغ.

وتدين فنلندا بشدة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر. وهذه التجارب

النووية والصاروخية تمثل استمرارية لسلسلة الانتهاكات الخطيرة من جانب ذلك البلد للالتزامات الدولية، الأمر الذي أصبح شائعا بشكل يثير القلق في هذا العام. وهي أيضا بالغة الخطورة على استقرار المنطقة وخارجها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاحترام التام لالتزاماتها الدولية والتخلي عن برنامجها النووي والالتزام بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي.

ومن المهم أيضا أن نواصل التصدي للتهديدات الأخرى المتصلة بالمواد النووية والإشعاعية، لا سيما من جانب الجهات من غير الدول. وينبغي أن يكون التركيز في مجال الأمن النووي على الوقاية. وفي هذا الصدد، فإن دور المعلومات وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين السلطات المختصة يمثل عنصرا رئيسيا، ناهيك عن دور مراقبة الصادرات وآليات الرقابة الأخرى.

أود أن انتقل الآن إلى التهديدات الكيميائية والبيولوجية. لقد أسهمت فنلندا في التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي أعلنته الجمهورية العربية السورية، وهي ترحب بذلك. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التناقضات التي لا تزال قائمة في إعلان سورية وفي تنفيذه. ونرحب بالتقرير الثالث لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، والذي يثير، في الوقت نفسه، شواغل خطيرة. وعلينا أن نواصل توضيح أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد وفي أي وقت وفي أي مكان وتحت أي ظرف يتعارض بوضوح مع القانون الدولي ويجب أن يدينه المجتمع الدولي. ولا بد من إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة.

إن الإزالة الآمنة لما تبقى من سلائف الأسلحة الكيميائية في ليبيا، امتثالا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، تشكل تطورا إيجابيا وهاما بالنسبة لاستقرار ليبيا والمنطقة ككل. وشاركت فنلندا في تلك العملية بتقديم تبرعات مالية ومن خلال نشر ضباط للعمل في وظائف خبراء ومستشارين في عملية النقل البحري التي قادتها الدانمرك.

كما ينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام للسلامة البيولوجية. وفنلندا ملتزمة بقوة بالتوصل إلى نتائج ناجحة قائمة على توافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونود بصفة خاصة أن نرى تقدما في مجال العلم والتكنولوجيا، مع مراعاة التطورات التكنولوجية والعلمية السريعة. كما أننا نرى فائدة في تعزيز القدرة على اتخاذ إجراءات جماعية خلال الفترات الفاصلة بين المؤتمرات الاستعراضية. وعلاوة على ذلك، نؤيد الآلية التي أنشأها الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وأخيرا، أود أن أتناول الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن من المهم أن نتذكر أن تلك الأسلحة تسبب أكثر الخسائر البشرية، وأن أكثر المتضررين من النزاعات المسلحة والعنف هم في أغلب الأحيان من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وتؤيد فنلندا تأييداً قوياً معاهدة تجارة الأسلحة، وتؤمن بقدرتها على زيادة السلام والاستقرار الدوليين والحد من المعاناة الإنسانية. ومعاهدة تجارة الأسلحة إنجاز هام للمجتمع الدولي. لقد تم إبرام المعاهدة لوضع قواعد للتجارة في الأسلحة التقليدية على نحو مسؤول، ولكنها تقوم بأكثر من ذلك. ونرحب بنتائج المؤتمر الثاني للدول الأطراف، المعقود في آب/أغسطس، والتي توفر أساسا متينا لنظام فعال لمعاهدة تجارة الأسلحة.

وتشارك فنلندا، بصفتها الرئيس الحالي للمعاهدة، في الجهد المشترك للانتقال من إنشاء الهياكل الإدارية إلى مرحلة العمل الموضوعي. ونحن نتطلع إلى إسهام جميع الأفرقة العاملة الثلاثة. ويتعين علينا ضمان التنفيذ الفعال، لا سيما في سياق مكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة وغير المنظمة

إلى مناطق النزاع. وسيشكل صندوق التبرعات الاستئماني التابع لمعاهدة تجارة الأسلحة أداة قيمة لدعم بناء القدرات الوطنية. وستقوم الرئاسة الفنلندية، برئاسة السفير كلاوس كورهونين، ونواب الرئيس الأربعة، بالترويج لتحقيق الطابع العالمي للمعاهدة. ونشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على الانضمام إلى تلك المعاهدة الهامة.

إن النزاعات العديدة الدائرة في مختلف بقاع العالم تخلق أيضا حقول ألغام جديدة وغيرها من أخطار المتفجرات. ففي سورية والعراق، يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الأجهزة المتفجرة المرتجلة بشكل مكثف. ولا يزال الملايين من العراقيين والسوريين يواجهون خطرا مميتا كل يوم. إن الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة لا تعرقل الإجراءات الإنسانية بشكل خطير فحسب، ولكنها أيضا تعيق تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتواصل فنلندا الانخراط في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من الآثار الإنسانية للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وستدعم فنلندا الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام خلال السنوات الأربع المقبلة بمبلغ ١٢ مليون يورو في أفغانستان وسورية والعراق والصومال وأوكرانيا.

السيد ميندوسا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال اللجنة الأولى. ونشكر في الوقت نفسه، السفير فان أوستيروم، الممثل الدائم لمملكة هولندا، وفريقه على العمل المنجز خلال الدورة السابقة.

وتؤيد كوستاريكا البيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

عندما نعد أهم الإنجازات والتحديات التي واجهها المجتمع الدولي خلال السنة المنقضية في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فإن النتيجة تكون معقدة؛ إنها مرضية ومليئة بالتناقضات في آن واحد. فمن جهة، سيصادف شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل مرور عامين على بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، وقد عقدنا في أواخر آب/أغسطس في جنيف المؤتمر الثاني للدول الأطراف. واتخذنا قرارات هامة للغاية في المؤتمر بشأن أداء وتوطيد الأمانة، الأمر الذي سيتيح التنفيذ الفعال للمعاهدة وهيئاتها الفرعية، في جملة أمور؛ ولكن علينا أن نتحرك صوب إجراء مناقشات موضوعية، ولا سيما فيما يخص تقييم عمليات نقل الأسلحة التي تنتهك المعاهدة وأغراضها.

ويتمثل هدف المعاهدة في إنقاذ الأرواح. وبوصف كوستاريكا إحدى الدول المشاركة في صياغة المعاهدة، فقد أيدتها بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان والتقيد بالقانون الدولي الإنساني. ورغم أن لدينا الآن أول صك دولي ينص على التزامات ملزمة قانونا للدول لضمان الرصد المسؤول والفعال لعمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية والذخائر والأجزاء والمكونات، فإن الحالة في مناطق مختلفة من العالم أبعد ما تكون عما كنا نتوقعه لدى دخول المعاهدة حيز النفاذ. فلا نزال نشهد الكثير من الأعمال الخطيرة جدا التي تنتهك الغرض من معاهدة تجارة الأسلحة، ومن بينها الانتهاكات التي يعاني منها بصورة مباشرة، للأسف، السكان المدنيون في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، نرى المحنة المؤلمة للمجتمعات المتضررة من العنف المسلح والمعرضة لمخاطر الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ويجب أن يتوقف هذا النقل غير المسؤول الآن. إن الحظر الصريح المنصوص عليه في المعاهدة ليس مجرد اقتراح بل هو التزام. وستواصل كوستاريكا حث الدول الأطراف والمصدرين والمستوردين الرئيسيين للأسلحة التقليدية على عدم

تجاهل هذه الالتزامات، فيما ستحث الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك دون المزيد من التأخير، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذي يجب أن يتحمل المسؤولية الأكبر المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي، صون السلم والأمن الدوليين.

وبعد المشاركة في المؤتمر الأخير للدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الإطار المؤسسي للمعاهدة، أود أن أقول إننا فخورون بالإسهام في تلك العملية بوصفنا أحد نائبي رئيس المؤتمر، جنبا إلى جنب مع فنلندا، وبأننا قدمنا اقتراحا لمناقشة تنفيذ المعاهدة. وبالنسبة للدول الأطراف فعلا، يتمثل أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمامنا في التنفيذ الفعال للمعاهدة. ولا بد أن أشير إلى وفاء حكومة كوستاريكا بواجباتها في هذا الصدد. وبوصف كوستاريكا بلدا بلا جيش لا يستورد سوى كميات متواضعة من الأسلحة، فإنها تنشئ الهياكل والنُظم والإجراءات والقدرات اللازمة لتطبيق المعاهدة على نحو يناسب الحالة في بلدنا. ونظرا لموقعنا الجغرافي، فإننا مهتمون بشكل خاص بالامتثال للمادة ١١، بشأن مسألة التحويل.

وخلال عملية التنفيذ الوطني وبناء القدرات في المؤسسات الكوستاريكية، أشدد على المساعدات الدولية البالغة الأهمية المقدمة من شركاء ذوي قيمة على غرار الاتحاد الأوروبي، من خلال المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات، وممثلي مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويؤدي التعاون وتبادل المعارف والمعلومات والمساعدة الدولية دورا هاما جدا فيما يخص تعزيز النظام. وفي هذا السياق، وبمساعدة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، تحرز كوستاريكا تقدما أيضا في اتجاه الإدارة الفعالة والشفافة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والذخيرة في قطاع الأمن الخاص. وفي غضون سنة واحدة، نأمل أن نكون قد أتممنا عملية اعتماد أفضل ممارسات الإدارة التنفيذية في شركات الأمن الخاصة. وسيكون لدى بلدي عندئذ تنظيم ومراقبة ومساءلة أفضل، مما سيساعد أيضا على التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة والعنف المسلح.

وتود كوستاريكا أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء ارتفاع معدل الإصابات بين المدنيين في الأعمال العدائية الداخلية والدولية. بل أن البلدان ذات القدرات التقنية والعسكرية والأمنية المتطورة حتى غير قادرة على منع استهداف السكان المدنيين يوميا من آثار العنف الناجم عن استخدام القوة. وفي الماضي، كان السكان المدنيون يقعون ضحايا للأضرار التبعية. ولكنهم اليوم أهداف مباشرة للمقاتلين، وفي كثير من الحالات، تصبح منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأملاكهم وإنتاجهم أهدافا عسكرية بشكل متعمد. ويساورنا بالغ القلق إزاء حقيقة أننا نشهد هذه الأحداث في سورية وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وآسيا.

ولهذا السبب، ترفض كوستاريكا وتدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وعمليات التشريد القسري. وندعو الدول إلى وضع قواعد والتزامات أكثر صرامة لحظر وتقييد استخدام هذه الأسلحة، ليس من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني فحسب، ولكن أيضا لأن التقليل بدرجة كبيرة من الضرر الذي يلحق بالمدنيين ضروري لثني السكان المحليين عن حمل الأسلحة والانضمام إلى الجماعات المتطرفة. إن كوستاريكا تؤيد جميع المبادرات التي تُمكّن أطراف النزاع من تقييد استخدامها للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة، وتقر بأن هذا الاستخدام يمثل مشكلة إنسانية يجب التصدي لها على وجه الاستعجال.

وبالمثل، يدين بلدي استخدام أي طرف للذخائر العنقودية لأن هذه الأعمال تتعارض مع روح ونص اتفاقية الذخائر العنقودية والغاية منها، ولا تؤدي إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية والآثار الإنسانية السلبية المترتبة على الفئات الأكثر ضعفا. ولذلك، فإننا نؤكد أهمية قيام جميع الدول الأطراف في الاتفاقية باستكمال تنفيذ التزاماتها في موعد أقصاه عام ٢٠٣٠، وفقا للأهداف الواردة في خطة عمل دوبروفنيك.

ويساورنا القلق أيضا من أن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل يمكن أن تغير طابع النزاعات المسلحة. وسيزيد وجودها من خطر العمليات السرية والانتهاكات المتعمدة للقانون الدولي الإنساني ويؤدي إلى تفاقم اختلال الموازين في بعض النزاعات المسلحة والإفلات من العقاب لأنه سيكون من المستحيل تحديد مرتكبي هذه الهجمات. ويمكن أن تهدد الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التوازن الإقليمي وتؤثر على التقدم العام المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أنه يتعين حظر هذه الأسلحة قبل أن يتسنى صنعها. ولذلك، نعتقد أنه سيكون من المناسب للمؤتمر الاستعراضي المقبل أن ينظر في عقد اجتماع للخبراء الحكوميين، يمكنه تحديد العناصر اللازمة لوضع اتفاقية دولية لهذا الغرض.

نظرا لضيق الوقت، سأختتم بياني عند هذا الحد وسأتيحه لجميع الممثلين.

السيدة بوبي (غانا): (تكلمت بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، والأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن عمل اللجنة الأولى سيتكلل بالنجاح تحت قيادتكم القديرة.

تؤيد غانا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2).

من بين جميع التهديدات المعروفة للسلم والأمن العالميين، ربما يتمثل أخطرها في الانتشار والاستخدام المحتمل للأسلحة النووية. وبعد مرور أربعة عقود ونصف على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، لا يزال يتعين علينا قطع خطوات كبيرة إلى الأمام صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ظل بطء التقدم في مفاوضات نزع السلاح ومواصلة الاستثمار في تحديث الترسانات النووية القائمة، تبدو رؤية نزع السلاح النووي بعيدة عن التحقق.

وبالتالي فإن غانا تؤيد بقوة تجديد الالتزام الدولي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووين على الصعيد العالمي. فعالميتها وما تنطوي عليه من التزام قانوني وضمانات فيما يتعلق بتطوير واقتناء وحيازة واستخدام الأسلحة النووية تشكل أساس قوتها. وإذ ننتقل إلى الدورة الاستعراضية المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نحث المجتمع الدولي على معالجة التحديات التي أحبطت جهودنا الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل مساهمة هامة وملموسة لنزع السلاح النووي. ولذلك السبب، نرحب بتجديد الجهود الرامية إلى إيجاد سبيل مشترك للمضي قدما نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول في المنطقة إلى إظهار إرادة سياسية ومرونة من أجل سد الفجوة بين الآراء المتباينة وكفالة عقد المؤتمر، الذي كان ينبغي أن يعقد في عام ٢٠١٢.

ويتطلب أمننا الجماعي كذلك أن تصدق الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد المعاهدة، فإننا ندعو جميع الدول، ولا سيما الدول التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويظل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمرا بالغ الأهمية بالنظر إلى فوائدها المحتملة في تعزيز نظام عدم الانتشار والحد من خطر الإرهاب النووي. وتؤيد غانا معاهدة عالمية يمكن التحقق منها بفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويجب علينا استعراض المذاهب النووية واتخاذ خطوات للحد من خطر الاستخدام المتعمد أو العارض للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستنفار والاستهداف. وتؤيد غانا دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مواصلة السعي إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتؤيد غانا توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك دعوة الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للبدء في مفاوضات بشأن صك عالمي ملزم قانونا يحظر استخدام الأسلحة النووية ويؤدي إلى إزالتها إزالة تامة. ونحن نعتقد أن ذلك سيكون خطوة إلى الأمام وسيساعد في تحديد حالات الحظر والالتزامات العامة، فضلا عن الالتزام السياسي بتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. إن المبادرة، التي اتخذتها مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء بتقديم مشروع قرار بشأن المسألة في الدورة الحالية، تطور إيجابي في ذلك الصدد، وتتطلع غانا إلى المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن الموضوع.

إن الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على البشرية والبيئة مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. إننا نحث جميع الدول على مواصلة تعزيز التدابير الوطنية لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول، وخاصة الإرهابيين، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها، ووسائل إيصالها. وترحب غانا، وفي الوقت نفسه، بالاختتام الناجح للمشاورات المفتوحة بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه. ونشيد بالدور القيادي الذي أظهرته ماليزيا في تنظيم المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن تحديات التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة، التي عقدت في ٢٣ آب/أغسطس (انظر S/PV.7776). ونأمل في أن تعمل التوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات على توجيه اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل. إننا نتفق مع الرأي المتمثل في أن أفضل طريقة لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول، في نهاية المطاف، من حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل هي القضاء على الأسلحة النووية وتدمير الأسلحة الكيميائية وتعزيز حظر الأسلحة البيولوجية.

وترحب غانا، فيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، بنجاح انعقاد اجتماع الدول السادس الذي يُعقد مرة كل سنتين، الذي عقد في حزيران/يونيه، للنظر في مسألة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونحن نرى أن إدراج الذخائر في برنامج العمل أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تؤخذ مسألة كبح التدفق غير المشروع للذخيرة مأخذ الجد، إذ أن القيمة الحقيقية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتوقف على توافر الذخيرة. ويُؤمل أن ينظر في المسألة بجدية وفعالية في المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨. ويسرنا، في الوقت ذاته، أن نلاحظ أن اجتماع الدول السادس الذي يُعقد مرة كل سنتين قد شجع الدول على وضع مؤشرات على المستوى الوطني استنادا إلى برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، يمكن أن تستخدم لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الغاية

١٦,٤ من أهداف التنمية المستدامة، للحد بشكل كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠.

كما أحطنا علما بالقرارات الهامة التي اتخذت في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس، بما في ذلك اعتماد معايير صندوق التبرعات الاستئماني وإنشاء أفرقة عاملة بشأن الشفافية والإبلاغ والتنفيذ والعالمية، التي لا شك أنها ستيسر عمل معاهدة تجارة الأسلحة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشارة إلى الإسهام القيم للمرأة في التدابير العملية لنزع السلاح على الصعد المحلية والإقليمية والدولية والحاجة إلى دعم مشاركتها الكاملة والمجدية في جميع عمليات رسم السياسات والتخطيط والتنفيذ المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح والوصول إليها. وندعو إلى زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولا سيما في البلدان النامية.

وأعرب، في الختام، عن أمل غانا الكبير في أن تشهد الدورة الحادية والسبعين إعادة تأكيد التزامنا الجماعي وعزمنا على تحقيق التقدم على جميع الجبهات في مجال نزع السلاح، لمصلحة البشرية والأمن الدولي.

السيد المجربي (ليبيا): بداية، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من كفاءة وحنكة سيقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما لا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلدي،

كما أود أن أعبر عن دعمنا لما جاء في بيانات كل من ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وممثل تونس باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/71/PV.2).

تؤكد ليبيا احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي مستمرة في التعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل. وتدرك ليبيا حجم الدمار الذي تخلفه أسلحة الدمار الشامل وتبعاتها التدميرية والإشعاعية، التي ستستمر لأعوام لاحقة وما تخلفه من ضحايا وإصابات مميتة وتشوهات لا تعالج. لذلك اختارت ليبيا عام ٢٠٠٣ الإعلان عن تخليها عن برنامج أسلحتها الخاص بالدمار الشامل، إن قرار ليبيا التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل هو قصة نجاح حقيقية للحد من انتشار هذه الأسلحة الفتاكة، وهي مبادرة تستحق أن يثنى عليها جنبا إلى جنب مع مبادرات مشابهة سبقتها، ويمكن القول أن تخلي ليبيا عن تطوير سلاحها النووي له دور كبير في المساهمة في الأمن الدولي في المنطقة وفي العالم أجمع، وهذه الفرضية لا تقتصر على الحالة الليبية، فشكل الصراع بين أي طرفين يملك أحدهما أو كلاهما سلاحا للدمار الشامل سيكون له أثر مدمر على كل البشرية، فلن تتردد الأطراف في استخدام هذا السلاح وهو ما تدل عليه العقائد العسكرية لبعض الدول وما نسمعه ونشاهده من قادة بعض الدول من تهديد باستخدام هذا السلاح الفتاك.

وتدعو ليبيا أيضا إلى العمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا لضمان أمن الدول غير النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، إعمالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وانسجاما مع نص الفتوى (A/51/218، المرفق) الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦.

كما ترحب ليبيا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٣٤ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي“

لعام ٢٠١٣ وتعرب عن أملها في أن يكون القرار خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية. وتدعو ليبيا إلى تنفيذ جميع بنود هذا القرار الذي ينص على التذكير ببدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز.

وتعبّر ليبيا عن شعورها بالقلق العميق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وعواقبها غير المقبولة بسبب القدرة التدميرية الهائلة ذات الطابع العشوائي لهذه الأسلحة وعدم وجود دولة أو هيئة دولية قادرة على مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية الفورية الناجمة عن تفجير السلاح النووي أو تقديم المساعدة الكافية للضحايا.

وتثني ليبيا على الزخم المطرد الذي يشهده العالم تجاه هذه القضية، وتشيد بالتعهد الإنساني الذي انضم إليه حتى الآن ١٢٧ دولة من بينها ليبيا. وتدعو كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إليه لتشديد التزامها بالتنفيذ الكامل بحظر وإزالة الأسلحة النووية في ضوء العواقب الإنسانية والمخاطر المرتبطة بها. وترحب في هذا الصدد باعتماد قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٨ المعنون ”التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها“. كما تثني ليبيا على الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باتخاذ خطوات من أجل المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع في جنيف هذا العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٣٣ وترحب بالإنجاز الكبير الذي حققه الفريق من خلال القرار الذي توصل إليه بعقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٧ للتفاوض حول وضع صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وتعتبر ليبيا أن هذا القرار خطوة كبيرة وهامة في مجال نزع السلاح بعد ما يقارب الـ ٢٠ عاما من الجمود في هذا الصدد. وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة بشكل فعال وبإرادة سياسية جادة للتخلص من كابوس هذه الأسلحة.

تعدُّ معاهدة عدم الانتشار أساسا لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، فهي بمثابة حجر الزاوية لهذا النظام. ومن هذا المنطلق تجدد ليبيا الالتزام الكامل بتنفيذ المعاهدة بدعم جميع ركائزها المترابطة الثلاث: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد ليبيا في ذات الوقت على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

وتعترف ليبيا بالدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبنظام ضماناتها الأمنية، وتؤيد تعزيز فاعليته. وبالرغم من الالتزام التام والسعي إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، فإن خيبة أملنا قد تجددت —مثل كل الوفود الأخرى – خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ بسبب عرقلة بعض الدول توصل المؤتمر إلى وثيقة ختامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وهو ما يدعو إلى القلق تجاه جدية بعض الدول إزاء إنشاء تلك المنطقة، بالرغم من أن القرار الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يعدّ أساسا للتمديد اللانهائي للمعاهدة.

إن إخلاء هذه المنطقة من الأسلحة النووية شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار فيها، كما يعتبر أساسا لبناء الثقة. وعليه، تطالب ليبيا بضرورة التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وإخضاع المنشآت النووية للرقابة والتفتيش

الدوليين وفقا لمعاهدة عدم الانتشار وقرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤، وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ١٩٩٦.

إننا مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى وبشكل لا لبس فيه بضرورة الالتزام بما جاء في معاهدة عدم الانتشار، والتأكيد على تقوية وتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات الشاملة، وذلك من خلال عالمية الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وعالمية نظام الضمانات وتطبيقه على الجميع دون تمييز.

إن آثار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يمكن أن تقتصر على المكان والزمان، وإن لها عواقب وخيمة ولا رجعة فيها على البشرية والطبيعة. وفي إطار السعي إلى تخليص البشرية من مخاطر هذه الأسلحة الفتاكة، فإن ليبيا تساهم بكل فعالية لتحقيق هذا الهدف. فهي عضو فعال في جميع الاتفاقيات ذات الصلة، وتقوم بما عليها للوفاء بالتزاماتها، حيث انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وهي عضو في اتفاقية الأسلحة البيولوجية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. وتأكيدا لما ذكر عن دورها في الإطار المتعدد الأطراف، وانطلاقا من إيمان ليبيا الراسخ بالدور الفاعل للتعاون الدولي في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فقد نجحت ليبيا في التخلص من الفئة الأولى والثالثة من مخزونات هذه الأسلحة بفضل الخطط التي أعدتها الجهات الوطنية ذات الصلة، بالتعاون مع مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللتخلص من مخزون الفئة الثانية قرر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني تكليف الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من باقي مخزون الفئة الثانية، وهو ما تم نقله فعلا بالتعاون مع الدول الصديقة وتسهيل الأمر من قبل الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبذلك تكون ليبيا على وشك الوفاء بكامل التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يفوتني هنا التعبير عن ترحيب بلادي بقرار مجلس الأمن ٢٩٢٢ الذي أذن بنقل المخزون إلى خارج الأراضي الليبية للتخلص منه.

إن الإطار المتعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة يوفر السبيل الوحيد والمستدام لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وقد باتت الحاجة ملحّة لتفعيل الآليات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح، وفي مقدمتها مؤتمر نزع السلاح الذي يشهد للأسف الشديد جمودا نتيجة لغياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف. وتؤكد ليبيا على أهمية الدعوة لاتخاذ خطوات عاجلة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي من خلال البت في مسألة معالجة الأسلحة النووية واستئناف التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والتخلص من مخزوناتها، وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا لضمان أمن الدول غير النووية بحيث يمكّن من منع استخدام والتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها انسجاما مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦.

كما نؤكد على الدور الهام الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الجهاز الدولي الوحيد المختص بتقديم توصيات بخصوص نزع السلاح. ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء حالة الجمود التي تعانيها الهيئة منذ أكثر من عقد من الزمن.

في الختام، ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف وتحلي كافة الدول بالإرادة السياسية الجادة، حيث يشكل كلا العنصرين أساسا للمضي قدما وبطريقة فعالة لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في مختلف ربوع العالم، بما يحقق التنمية والازدهار المنشودين والرفاهية لجميع الشعوب.

السيد سيفيلا بورخا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بداية أود أن أهنئكم، باسم وفد إكوادور، سيدي الرئيس

وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد دعمنا لكم في اضطلاعكم بمهامكم.

يؤيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

وتسلّم إكوادور في دستورها بحقوق الطبيعة بغية احترامها تماما. وينص دستور إكوادور أيضا على إعلان إقليمنا الوطني منطقة للسلام، وبذلك تكفل منح سكانها الفرصة للعيش في بيئة صحية. وبالمثل، نعتز بالقول بأن رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعلنوا منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها – أي وطننا العظيم هذا – منطقة سلام. وعليه، تدين إكوادور استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل على وجه الأرض، وترى أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يمثلان جريمة ضد الطبيعة والجنس البشري.

وشأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الأخرى، تعتقد إكوادور أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هما عمليتان متوازيتان، وينبغي أن تكونا كذلك، وهما متشابكتان ومترابطتان. إن بلدي، وهو دولة غير حائزة للأسلحة النووية، قد أوفى وسيواصل الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال عدم الانتشار النووي. وبقيامه بذلك، فإنه يتوقع وسيواصل التوقع أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً بالتزامات نزع السلاح النووي. ومع ذلك، تأسف إكوادور لأن تلك الدول لم تفِ حتى الآن بذلك الالتزام. ولذلك، فإننا نؤيد اقتراح الجمعية العامة بأن تُعقد في العام المقبل عملية تفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية، بهدف القضاء التام عليها. ومن الواضح أن هذا الصك الدولي الملزم قانوناً لن يجعل هذه الأسلحة تتلاشى من تلقاء ذاتها، ولكنه أداة لا غنى عنها ستوفر الأساس القانوني لنزع السلاح النووي وبدء توفير استجابة فعالة لرغبة البشرية التي طال أمدها في التخلص من هذه الأسلحة المروعة التي تتضح بصورة متزايدة آثارها الضارة على البشرية. ولذلك، تفي إكوادور بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن حالة الجمود المؤسفة خلال العقود الماضية في مختلف هيئات آلية نزع السلاح والحاجة إلى إعادة بناء جسور الحوار والوئام بين الدول في مجال نزع السلاح تجعل عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن أمرا ضروريا. ولذلك، نعرب عن ارتياحنا للتقدم السلس المحرز في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ لتوفيق أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة. ونحث على مواصلة هذا العمل بنفس الروح الإيجابية في العام المقبل.

وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبأركانها الثلاثة، والتي يجب تنفيذها بطريقة متوازنة، دون تمييز أو معايير مزدوجة. ولذلك، نأسف لعدم التمكن من تحقيق توافق في الآراء لاعتماد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، بسبب الخلاف بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط – وهو هدف، كما ينبغي أن نتذكر، يشكل جزءاً لا يتجزأ من قرارات مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وفي نفس الوقت، أود أن أبرز استياء وفد بلدي إزاء حقيقة أن الفصل المتعلق بنزع السلاح النووي في مشروع الوثيقة الختامية، الذي عُمم خلال الساعات الأخيرة من المؤتمر، يفتقر إلى أهداف طموحة في هذا المجال. وكانت تلك الوثيقة، في الواقع، أقل كفاية حتى من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والتي لم يتم بعد الوفاء بمعظم الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها.

وبصفتها طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – المعروفة أيضاً باسم

معاهدة تلاتيلولكو – والتي أنشأت أول منطقة من هذا النوع في منطقة مكتظة بالسكان والتي نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، تودّ إكوادور أن تحث الموقعين على بروتوكولات المعاهدة على سحب البيانات التفسيرية الانفرادية التي قدمتها لدى توقيع البروتوكولات، والتي تؤثر على وضعها كمنطقة لا نووية بموجب المعاهدة. وفي هذا السياق، نود أيضاً أن نحث جميع الدول على بذل جهود بغية إنشاء وتوطيد مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام الكامل.

وفي سياق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، تعرب إكوادور عن تأييدها للتبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتذكر أن تطوير وتحسين قدرات الأسلحة النووية من خلال تفجيرات دون الكتلة الحرجة والإجراءات الأخرى تتنافى مع أهداف ومقاصد المعاهدة. ودخول المعاهدة حيز النفاذ سيحدث عندما تصدق دول المرفق ٢، التي لم تقم بذلك حتى الآن، على المعاهدة، وليس من خلال قرارات صادرة عن هيئات لا صلة لها بعملها أو لا تربطها بذلك سوى صلات ضئيلة. وفي هذا الصدد، تؤكد إكوادور مجدداً رفضها لجميع التجارب النووية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، واستناداً إلى المبادئ المذكورة آنفاً، يود وفد إكوادور أن يؤكد مجدداً التزامها الكامل باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويُدين استخدام هذه الأسلحة أينما وقع وأياً كان مستخدموها. وتدعو إكوادور إلى إزالتها الكاملة، وبالتالي الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب تلك الاتفاقيات وإزالة هذه الأسلحة ضمن المواعيد النهائية المحددة ودون مزيد من التأخير أو التأجيل.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تؤيد إكوادور أهداف برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهي تدعمها بقوة. وفي هذا السياق، ترحب إكوادور بنتائج الاجتماع السادس، المعقود في هذا العام، من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

إن إكوادور طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد صدقت إكوادور أيضاً على اتفاقية الذخائر العنقودية وتعتبر تحقيق عالميتها أولوية، نظراً لأن هذه الأسلحة وحشية للغاية بطابعها وأن الفئات الأكثر ضعفا هي التي تشعر بشدة بآثارها الضارة. ولذلك، نرحب بتصديق بالاو على هذا الصك وانضمام كوبا إليه. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن السكان المدنيين هم الضحايا الرئيسيون لاستخدام تلك الأسلحة، تود إكوادور أن تؤكد مجدداً التزامها بدعم اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ويعرب بلدي أيضاً عن قلقه إزاء تزايد استخدام وتطوير وتحسين الطائرات المسيرة من دون طيار، وكذلك استخدام الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. إن استخدام هذه التكنولوجيات العسكرية الجديدة يجلب معه شواغل خطيرة، إنسانية وأخلاقية وقانونية. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، في مختلف منتدياته الإقليمية والعالمية، مواصلة دراسة الآثار المترتبة على القانون الدولي الإنساني، الذي يجب أن يتضمن أحكاماً تحظر تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ونعتقد أن مجرد تنظيم التجارة الدولية فيها لا يكفي.

يجب أن يستند الأمن في العلاقات الدولية على الثقة والاحترام المتبادل بين الدول. وإن ما تكشّف عن نظام اتصالات

واسع النطاق وعشوائي للتجسس، يرصد جميع المواطنين في العالم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خلافاً للقانون الدولي، بما يقوض بصورة خاصة مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هي إجراءات تُدخل عنصراً خطيراً من عدم الاستقرار في العلاقات بين الدول وتؤثر على الأمن الدولي.

في الختام، يشرفني أن أعرب عن التزام حكومة إكوادور بالسلام ونزع السلاح على الصعيد العالمي وبالأمن الدولي في إطار من الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

السيد مصطفى (مصر): سيدي الرئيس، أود بداية تقديم التهنئة لكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال الدورة الحادية والسبعين. فقد سعدنا وتشرفنا بتبوء دولة عربية شقيقة لهذا الموقع الرفيع، ونثق بأن إدارتكم الحكيمة لأعمال اللجنة سيكون لها بالغ الأثر في نجاح مقاصد المنظمة في سياق نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. ولا يسعني سوى التأكيد على دعم وفد مصر الكامل لها.

وأود أن أعرب أيضا عن تأييد وفد بلدي لبيانات حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية ومجموعة دول تحالف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/PV.2).

وتنعقد دورة اللجنة الأولى هذا العام في ظل العديد من التحديات التي تواجه نظام نزع السلاح ومنع الانتشار عموما. ويمثل انعقاد اللجنة فرصة هام لمراجعة تنفيذ التعهدات والالتزامات المرتبطة بمعاهدات نزع السلاح وآليات منع الانتشار التي توافق عليها المجتمع الدولي، وبخاصة عقب فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. كما أنها مناسبة لاستكشاف سبل التوصل إلى إجراءات وخطوات جديدة في إطار يراعي التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة.

وبالرغم من إدراك المجتمع الدولي لمخاطر امتلاك السلاح النووي أو الاعتماد المتزايد عليه كوسيلة ردع ضمن العقيدة العسكرية للدول النووية الخمس، فإن جهود نزع السلاح النووي تظل حتى الآن قاصرة عن تحقيق الهدف الأساسي الذي نصت عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. ويظل السلم والأمن الدوليان أكثر عرضة لمخاطر استخدام السلاح النووي. ولهذا، تعيد مصر الترحيب بتحديد ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام يوما عالميا للقضاء التام على الأسلحة النووية في العالم.

لقد طالبت مصر مرارا بأهمية تنفيذ الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠. كما تطالب كذلك بتنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠١٠ في هذا الصدد.

بيد أن غياب الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات أبقى على مخاطر السلاح النووي وما تمثله من تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين على الدوام. كما نؤكد على أن التحرك المؤسف الذي قامت به دولتان نوويتان مودعة لديهما معاهدة عدم الانتشار النووي بكسر التوافق العالمي خلال مؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ الذي أدى إلى عرقلة الوثيقة الختامية للمؤتمر إنما يعكس استخفافا غير مسبوق بنصوص المعاهدة وتراجعا غير مبرر عن التزاماتهما القانونية ومسؤولياتهما الأخلاقية. أما على الجانب الإيجابي في هذا الصدد، فإن مصر ترحب بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية بجنيف تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٣٣ الذي أوصى بعقد مؤتمر تفاوضي من أجل التوصل إلى معاهدة ملزمة قانونا لحظر الأسلحة النووية.

ونشدد دوما على الحقائق التاريخية بأن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ لم يكن يعني بأية

حال السماح للدول النووية بالاستمرار في حيازة السلاح النووي بشكل دائم وأن أي افتراض لذلك لا يتسق مع روح المعاهدة ونصها والغرض الرئيسي منها. ولذلك، فإن مصر تعرب عن القلق من تنامي التوجه لدى الدول النووية نحو تطوير أنواع جديدة من السلاح النووي وإجراء الدراسات والأبحاث لتحديث منظومات السلاح النووي. وفي هذا السياق، تجدد مصر رفضها للبيان المشترك الصادر عن الدول النووية الخمس في منتصف الشهر الماضي الذي يتطرق للاحتفاظ بمخزونات الأسلحة النووية لديها – أكرر الاحتفاظ بمخزونات الأسلحة النووية لديها – وهو ما يتعارض تماما مع أهداف كلتا معاهدتي عدم الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية.

إن حرص الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ممارسة حقها الأصيل غير القابل للتصرف في الانتفاع بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب نص المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي يجب عدم التعسف في تفسيره لفرض المزيد من القيود على الدول غير النووية بذريعة منع الانتشار، وبخاصة فيما يتعلق بمجالي التحقق والضمانات والدفع المنهجي نحو إجبار الدول الأعضاء على التوقيع على البروتوكول الإضافي كشرط لإمداد الدول بالمواد النووية أو طرح مبادرات وأفكار تقيد حركة الدول كإنشاء مصرف دولي للوقود النووي. وفي هذا السياق، نجدد التوضيح بأن فرض أي قيد إضافي يعتبر تحركا طوعيا وغير ملزم لبقية الدول.

وبالرغم من أن نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والتعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق أصيل للدول الأعضاء ويظل هذا الحق غير مستغل للأسف كما ونوعا حتى الآن من جانب الدول غير النووية، فإن هناك أطرافا تسهم في هذا الخلل بفرض قيود على حيازة الدول غير النووية الأعضاء في المعاهدة للمواد النووية والأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير برامجها النووية السلمية. وفي هذا الإطار، تسير مصر حاليا بخطى ثابتة نحو بناء أولى محطاتها النووية لتوليد الطاقة الكهربائية تلبية لاحتياجاتها المتزايدة لتحقيق التنمية في المجالات الطبية والزراعية والعلمية والمتعلقة بتحلية المياه وخلافه. وتحرص مصر على التنسيق مع الوكالة ضمان تطابق كافة هذه الخطوات مع معايير الأمن والأمان النوويين التي تقرها الوكالة.

وبالرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على اتخاذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، الذي يعد الأساس القانوني لصفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، فإن القرار يظل بعيدا عن التنفيذ. فقد كان الإعلان الأحادي الجانب عن تأجيل انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ أمرا غير مبرر وغير مقبول، لا سيما أنه حدث بدون التشاور مع دول منطقة الشرق الأوسط. إن انعقاد أي مؤتمر بهذا الشأن لم يكن أبدا غاية بحد ذاته، وإنما وسيلة وخطوة عملية على طريق تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وصولا إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي يعزز من فعالية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، وفي مجال نزع السلاح النووي تحديدا، وهو الأمر الذي يستوجب منا طرح أفكار جديدة لكسر حالة الجمود الراهنة. لقد طالبت حركة عدم الانحياز من خلال الورقة العربية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة دول منطقة الشرق الأوسط إلى عقد مؤتمر يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبحيث يطلق هذا المؤتمر عملية فنية تشارك فيها دول المنطقة علاوة على الدول النووية بغرض التفاوض بحرية كاملة من أجل بلورة معاهدة إقليمية ملزمة تنشئ المنطقة الخالية المنشودة.

وتعيد مصر التأكيد على موقفها المتحفظ إزاء معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية وفق المحددات والمبادئ التي سبق

لنا الإعراب عنها أمام هذه اللجنة في الدورات السابقة وفي المحافل ذات الصلة والتي ترفض التسييس والافتئات على الحقوق المكتسبة للدول بموجب الميثاق، مع التأكيد على موقفنا الإيجابي في ذات الوقت بالنسبة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه.

وفي سياق تطوير آليات نزع السلاح ونظام عملها، فإننا نتطلع إلى نجاح المسار الحالي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف تحضيرا للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح النووي. أما فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناشئة التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن، فإننا نود التأكيد على التوجهات الوطنية المصرية في مجال أمن الفضاء الخارجي ألا وهي، أولا، الملكية المشتركة للفضاء وثانيا، الاستخدام المتساوي للفضاء وثالثا، التأكيد على الاستخدام السلمي للفضاء ورابعا، التعاون الدولي في المجالات الفضائية.

كما نود التذكير بتواصل اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سياق الأمن الدولي وذلك في ضوء كون أمن الفضاء الخارجي أصبح مجالا حيويا في ظل التطورات المجتمعية والسياسية في العديد من دول العالم.

ختاما، وإنطلاقا من دور مصر واهتماما منها بقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار، فإنها ستبذل قصارى جهدها للتوصل إلى نتائج إيجابية ومرضية خلال هذه الدورة، بما يؤسس لمرحلة جديدة للمسعى الدولي الجماعي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشيد بكم وبأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم المستحق.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، احتفلنا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

لكن دورة اللجنة الأولى تفتتح، مرة أخرى، بينما لم يحدث نزع مجد للسلاح على الصعيد العالمي على مر السنين. ومن المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها المعتمدين على مظلتها النووية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية وتستثمر بلايين الدولارات لتحسين وتحديث ترساناتها. ورغم أن تقدمنا الجماعي نحو تحقيق أهداف نزع السلاح بطيئ، وأحيانا في الواقع مؤلم، فإننا لم نفقد الثقة في دور الأمم المتحدة لمراقبة الأسلحة النووية وإزالتها كوسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين. بالنسبة لنا، فإن نزع السلاح والتنمية ليسا منفصلين. يمكن لحجم الموارد المخصص للإنفاق العسكري أن يسهم إسهاما كبيرا في ضمان الوفاء بأهداف التنمية المستدامة. وهذا هو السبب في أن عمل اللجنة مهم بالنسبة لنا.

ونرى أن نطاق وحجم العواقب الإنسانية التي تسببها الأسلحة النووية مفجع وأكثر تعقيدا مما يفهم في سياق التنمية. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا، بموجب النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نواصل المطالبة بأن تقدم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات عالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

وتواصل جمهورية تترانيا المتحدة تأكيد أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي من عناصر معاهدة عدم الانتشار تساعد على إيجاد بيئة مواتية للتعاون النووي.

ولذلك، ينبغي أن تنفذ دون المساس بحقوق الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. ونشدد أيضا على أن المعاهدة ينبغي ألا تكون بمثابة أداة لتنظيم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحدها. كما لا ينبغي أن تستخدم كوسيلة تمويه لوضع شروط صارمة على نقل التكنولوجيا النووية لأغراض الاستخدامات السلمية إلى البلدان النامية. لا ينبغي لفوائد التكنولوجيا النووية، ولا يمكن، أن تقتصر على الاستخدام الحصري للقوى النووية وحدها.

إن جمهورية تترانيا المتحدة دولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – معاهدة بليندابا. توفر المعاهدة إطارا هاما لتعزيز نظام عدم الانتشار في أفريقيا والعالم بوجه عام. ولذلك، نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى أيضا.

إن انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة تثير أيضا قلقنا العميق. فهي مصدر الكثير من المعاناة والدمار وتقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان والمواطنين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وفي أماكن أخرى في القارة. لقد ساعدت عمليات النقل غير المشروع لهذه الأسلحة الضالعين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية عبر الحدود، بمن فيهم الإرهابيون. ولتلك الأسباب، لا نزال نعتقد أن معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة لن تسهم في نظام مسؤول لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فحسب، بل وستمنح السلام فرصة في المناطق وللشعوب.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر رأي جمهورية تترانيا المتحدة أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف والإرادة السياسية القوية من جانب الدول الأعضاء عنصران هامان في تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

السيد مورو فياسيان (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شأن الوفود السابقة، أود أن أهنئكم، سيدي، وبلدكم، الجزائر، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد إسبانيا لإنجاز عملنا بنجاح.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2).

وفي السياق نفسه، نود أن نؤكد التزامنا الثابت بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة، فضلا عن المعاهدات والمبادرات الجماعية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد تجلى هذا الالتزام في العامين الماضيين في العمل الذي اضطلعت به إسبانيا كرئيس للجان عجم الانتشار الثلاث التابعة لمجلس الأمن، وهي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وكميسر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتؤكد إسبانيا مرة أخرى أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها المرجع الرئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار والأساس للنهوض بنزع السلاح النووي وتطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية – الجوانب الأساسية للركائز الثلاث للمعاهدة. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر الدعوة إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار ونحث البلدان غير الأطراف على الانضمام إلى المعاهدة.

تدين إسبانيا بشدة التجربتين النوويتين اللتين أجرتهما هذا العام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لشتى قرارات مجلس الأمن. تأتي هاتان التجربتان بالإضافة إلى عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة في الأشهر القليلة الماضية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ولهذا السبب فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن وإلى العودة مرة أخرى لتطبيق أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، تؤكد

إسبانيا مجددا أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات، ولا سيما القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

ونعرب عن الارتياح إزاء التنفيذ الملائم للاتفاق النووي بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران، الذي يكفل الاستخدام السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وكميسر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تدعو إسبانيا جميع الأطراف إلى مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل والفعال لذلك القرار.

ونأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ونؤكد مجددا دعمنا لقرار عام ١٩٩٥ والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونشجع جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية الحقيقية للانخراط في حوار والتوصل إلى توافق في الآراء يسمح بعقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن بحضور جميع بلدان المنطقة.

ولا بد لنا من أن نسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة التقيد بأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار في مجال نزع السلاح النووي، مع التركيز بصفة خاصة على مسؤولية الدول التي لديها أكبر الترسانات.

وشارك بلدي، على غرار بلدان أخرى عديدة، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف المنشأ عملا بالقرار ٣٣/٧٠ بغية النهوض بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وتشعر إسبانيا بالأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق آراء في الفريق لأن التوصيات الواردة في التقرير (انظر A/71/371) لا تعكس مشاعر العديد من البلدان، بما فيها بلدي بالذات. وتبرز مناقشة اليوم الضرورة الملحة لإطلاق عملية حقيقية لنزع السلاح النووي، وأيضا لمراعاة المسائل الأمنية التي نعتقد أنه ينبغي أن تعالج بطريقة واقعية، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونعرب عن تأييدنا القوي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، بوصفه الجهاز الوحيد المنشأ للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونشعر بالأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في حالة جمود لسنوات عديدة ولعدم إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وستكون إحدى الخطوات الحاسمة إلى الأمام في عملية نزع السلاح التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدت قبل ٢٠ عاما. وندعو البلدان التي لم توقع أو تصدق عليها بعد، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام، شارك بلدي، إسبانيا، في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي نعتبره خطوة أخرى نحو نزع الشرعية الكامل عن التجارب النووية من جانب المجتمع الدولي. وحسب فهمنا للقرار، فإنه سيساعد على تعزيز حظر التجارب النووية بوصفه معيارا دوليا فعليا. ويشكل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة بالغة الأهمية، لأنه يسعى لمنع حصول الجهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وتعمل إسبانيا، بوصفها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على تعزيز التنفيذ الفعال لهذا القرار من خلال استعراضه العالمي، الذي ينبغي أن يكتمل هذا العام. وسيقدم تقرير الاستعراض في مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر. ويتمثل الهدف النهائي في اتخاذ قرار آخر من شأنه أن يتيح تعزيز أدوات القرار واللجنة الأولى وتكييفهما على التهديدات الجديدة والمتزايدة، مما يمكنهما من الانخراط في زيادة فعالية

مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي جهات فاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية.

وفي ذلك السياق، شاركت إسبانيا في نيسان/أبريل في مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع – وهو عملية بالغة الأهمية لجهود المجتمع الدولي لمنع الإرهاب النووي. ووفاء بذلك الالتزام، سيشارك بلدي في المؤتمر الدولي المقبل للأمن النووي الذي ستنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر. وسيكون الغرض من المؤتمر تعزيز الأمن النووي المادي في جميع أرجاء العالم والتصدي للأخطار التي تهدد سلامة المواد والمنشآت النووية والمشعة ونقلها. وتدين إسبانيا استخدام أية جهة لأية مادة كيميائية سلاحا، تحت أي ظرف من الظروف، وتعرب عن قلقها حيال نتائج آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، التي يحمل آخر تقاريها النظام السوري وتنظيم داعش المسؤولة عن تنفيذ الهجمات الكيميائية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول ويجب إخضاع المسؤولين عنه للمساءلة. وعلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يصدر ردا قويا. ونود أيضا أن نهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إجلائها مؤخرا وتدميرها للأسلحة الكيميائية من الفئة –٢ من ترسانة سابقة في ليبيا. ويشكل ذلك التدخل في ليبيا مثالا على نجاح المجتمع الدولي حينما يقرر الاضطلاع بعمل مشترك.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، شاركت إسبانيا في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وندعو جميع الأطراف إلى الإسهام بطريقة بناءة في تعزيز هذه الركيزة من ركائز نظام منع الانتشار ونزع السلاح من خلال مشاركتها الفعالة في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

وعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس. وعلينا أن نواصل العمل نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها السليم. وكسبا للوقت، سأتناول المسائل الأخرى في البيانات المواضيعية التي سيدلي بها وفد بلدي في الأيام المقبلة. وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملي في أن تتمكن اللجنة الأولى خلال الأسابيع المقبلة من الانخراط في مناقشة مفتوحة من شأنها أن تمكنا من تنسيق مواقفنا وبناء المزيد من الثقة. وأتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في أداء مهامكم.

السيد هجنوزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم على كامل دعم الوفد النمساوي. وتعلن النمسا تأييدها للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2). ولذلك أعتزم أن أركز على بضع مسائل ذات أهمية خاصة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أحدد موقفنا إزاء نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. وقبل فترة قصير لا تتجاوز أسبوعين، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الخامسة. وقوبل ذلك العمل الاستفزازي بإدانة دولية فورية، بما في ذلك من وزير الخارجية النمساوي، الذي ذكر أنه،

”بعد عشرين عاما من فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤكد الحادثة على إلحاح بدء نفاذ المعاهدة في نهاية المطاف. إنني أدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها بدون تأخير“.

وتشكل أحدث التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا تذكيرا صارخا بأن الانتشار النووي يحدث فعليا أمام أعيننا. وتستند معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توازن دقيق بين منع الانتشار ونزع السلاح النووي. وكلاهما يكتسي القدر نفسه من الأهمية ويترابطان ارتباطا وثيقا. ومن شأن اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات واسعة رئيسية نحو نزع السلاح النووي أن يزيل حوافز الدول الأخرى للحصول على هذه الأسلحة، مما يعود بالفائدة مباشرة على تحقيق هدف معاهدة منع الانتشار.

ونفذ الالتزام بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة يمكن أن توصف، في أفضل الأحوال، بأنها ناقصة. ويتمثل المبرر الذي يسمع في معظم الأحيان لعدم اتخاذ إجراءات في أنه لا يمكن ضمان الأمن الوطني بدون الردع النووي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن العديد من الدول الأخرى ستشعر حينئذ بالحاجة إلى استحداث الأسلحة النووية. وتعتقد النمسا أن الأسلحة النووية لا تحقق المزيد من الأمن. وعلى العكس، نرى أنها تشكل تهديدا للأمن الدولي وأن ذلك ينطوي أيضا على تهديد للأمن القومي لجميع الدول والشعوب.

وفي السنوات الأخيرة، استنتج العلماء أن الآثار الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لأي تفجير لسلاح نووي ستكون أكثر خطورة إلى حد كبير مما كان مفهوما في الماضي. ولن يكون التفجير مقتصرا على الحدود الوطنية للدول ولكن ستكون له آثار إقليمية بل وعالمية، من المحتمل أن تهدد بقاء البشرية.

وقد كان ذلك أيضا أحد النتائج الرئيسية للمؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في أواخر عام ٢٠١٤ في فيينا. وانعكس ذلك الشاغل في ما يسمى بالتعهد الإنساني، الذي أُطلق في تلك المناسبة، والذي أقره ١٢٧ بلدا حتى الآن. ورحب القرار ٤٨/٧٠ بالتعهد الإنساني، وأنا أعرب عن تقديري لهذا الدعم الواسع. وسيُقدم القرار كمشروع مُحدث مرة أخرى في هذا العام. وبما أن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية هي أحد الأسس التي يستند إليها نزع السلاح النووي، فإن النمسا ستقدم مشروع القرار مرة أخرى.

ولكن، للأسف، لم نشهد تقدما نحو نزع السلاح النووي خلال السنوات القليلة الماضية. بل على العكس من ذلك، فإن برامج التحديث تؤدي إلى تطوير أسلحة نووية جديدة بمعايير نوعية أعلى وتشكل تحديا للعتبات التي قللت من احتمالات استخدام هذه الأسلحة على الإطلاق. ومما يؤسف له أنه، لمدة ٢٠ عاماً، لم يتم التفاوض على أي شيء يتعلق بنزع السلاح المتعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح. وقد جرت، في هذا العام، مناقشات مهمة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وخلال هذه المناقشة، ألقت العديد من الدول الضوء على الحالة الشاذة المتمثلة في أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى محظورة، غير أن أشدها خطورة، وهي الأسلحة النووية، غير محظورة. كما أثبت تاريخ نزع السلاح، فإنه لا يمكن إزالة الأسلحة إلا بعد وضع قاعدة ملزمة قانونا تحظرها. وبالتالي، فقد توصل عدد متزايد من الدول إلى استنتاج مؤداه أن ثمة حاجة إلى إبرام اتفاقية تنص على هذا الحظر، وحظيت التوصية المتعلقة ببدء هذه المفاوضات في العام القادم بتأييد واسع.

ولذلك، فإن النمسا، إلى جانب البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيجيريا وجنوب أفريقيا وربما العديد من البلدان الأخرى، ستقدم مشروع قرار لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى القضاء التام عليها. وقد أُرسل بالفعل

مشروع قرار بهذا المعنى، يبني على قرار العام الماضي ٣٣/٧٠، إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تشكل مساهمة أساسية في اتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. كما أنها ستشكل أساسا يمكن، استنادا إليه فيما بعد، إنشاء النظام الضروري لضمان تنفيذها تنفيذا كاملا يمكن التحقق منه.

وأصبح العديد من مناطق العالم اليوم بالفعل مناطق خالية من الأسلحة النووية وأعلنت فرادى دول، ومن بينها النمسا، نفسها خالية من الأسلحة النووية. ومن شأن معاهدة للحظر أن تضع معايير مشتركة. ومن الواضح أنها ستعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوسيلتين حاسمتين. فهي ستجلب تدبيرا قانونيا فعالا ضروريا لتنفيذ المادة السادسة وستعزز الالتزامات بعدم الانتشار المترتبة على الدول الخالية من الأسلحة النووية التي تصبح دولا أطرافا. وقد كان واضحا على الدوام أن وضع قاعدة ملزمة قانونا لحظر الأسلحة النووية سيكون ضروريا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. فلنضع ذلك الأساس القانوني للقضاء على الأسلحة النووية.

وما زال يساور النمسا القلق إزاء الأذى الذي يلحق بالمدنيين نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والتي أصبحت السبب الرئيسي في إلحاق الضرر بالمدنيين في العديد من النزاعات. ومما يبعث على القلق أنه عندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، فإن ٩٢ في المائة من الضحايا يكونون من المدنيين، أي أكثر من ٩ من بين كل ١٠ ضحايا. وأود أن أضيف أن هذه المشكلة الإنسانية لها تداعيات تتجاوز كثيرا مناطق النزاع ذاتها. إن الضرر الناجم عن الأسلحة المتفجرة هو الذي أجبر معظم اللاجئين والمشردين داخليا اليوم على الفرار من ديارهم التي دمرتها الحرب.

ومما يؤكد خطورة هذه المسألة ما حظيت به من اهتمام في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في أيار/مايو في اسطنبول. وبدعم صريح من الأمين العام، بدأت النمسا وعدد من الدول الأخرى، فضلا عن ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني، السعي إلى اتخاذ إجراء متعدد الأطراف بشأن هذه المسألة. وسيبدأ بعد ظهر هذا اليوم اجتماع مع البلدان الأخرى الملتزمة لمناقشة عناصر إعلان سياسي دولي بشأن حماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني الحالي سيكون، من وجهة نظرنا، أحد الأهداف الهامة لهذا الإعلان. والنمسا مستعدة للمشاركة مع الوفود الراغبة في معرفة المزيد وستستضيف حدثا جانبيا مع ائتلاف المنظمات غير الحكومية المعروف باسم ”الشبكة الدولية المعنية بالأسلحة المتفجرة“ بشأن هذه المسألة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وثمة مسألة أخرى تثير قلق بلدي ألا وهي احتمال تطوير منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل. إن التقدم التكنولوجي سريع، وما يبدو مستقبليا اليوم قد يصير واقعا غدا. ويتمثل التحدي في كيفية ضمان أن تظل هذه التطورات في نطاق الضرورات الأخلاقية والسياسية والقانونية. ونرحب بالمناقشات الواسعة التي عقدت بمناسبة سلسلة اجتماعات الخبراء المعقودة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. ونحن نؤيد التوصية الصادرة عن آخر تلك الاجتماعات بأنه يجب أن ينشئ مؤتمر الاستعراض المقبل لاتفاقية الأسلحة التقليدية فريق خبراء حكوميين لزيادة تعميق وتكثيف المناقشة الدولية بشأن المسألة.

تواصل النمسا إيلاء اهتمام خاص بالاتفاقيتين المتعلقتين بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وقد جلبت الاتفاقيتان كلاهما، وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا منذ دخولهما حيز النفاذ، فوائد هائلة للبلدان المتضررة والسكان المتضررين وجرى إحراز تقدم سريع نحو تحقيق عالميتهما. ولكن ما زال

هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وتمشيا مع التزامنا المستمر، عرضت النمسا تولي رئاسة اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ٢٠١٧. وتثبت قصة نجاح هاتين الاتفاقيتين أن الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح يمكن أن تحدث تغييرا على أرض الواقع، رغم أنها تلاقي الكثير من المقاومة في البداية. وبهذه الملاحظة الإيجابية أختتم ملاحظاتي.

السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تبشر دورة هذا العام للجنة الأولى بأنها ستكون موضوعية ومكثفة جدا. ويمكن للمرء أن يتنبأ بأن نزع السلاح النووي سيكون محور اهتمامنا. وروسيا يمكنها قول الكثير بشأن هذه المسألة، إذ أن بلدنا شارك بنشاط في العملية خلال السنوات ال ٣٠ الماضية، ليس بالقول فحسب بل وكذلك بالعمل. وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها روسيا والولايات المتحدة، خلال تلك الفترة، لم يتوقف سباق التسلح النووي فحسب؛ بل تم عكس مساره.

ومقارنة بذروة الحرب الباردة، جرى تخفيض قوة روسيا النووية الاستراتيجية بنسبة ٨٥ في المائة وأسلحتها النووية التعبوية بنسبة ٧٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، جرى تحويل وضع الأسلحة النووية التعبوية إلى حالة الأسلحة غير المنصوبة. وذلك أهم تدبير من تدابير إلغاء حالة التأهب في تاريخ العالم. ولكي نعطي اللجنة الصورة كاملة، نضيف أنه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وحدها، تقلص عدد الرؤوس الحربية النووية المنصوبة عملياتيا في روسيا بواقع مرتين ونصف. أي أنه انخفض بواقع مرتين ونصف في غضون فترة خمس سنوات، من ٣ ٩٠٠ وحدة إلى ١ ٥٨٠ وحدة تقريبا.

والجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي بصورة حقيقية تستمر أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وتبذل الوكالات والهياكل والخبراء الروس المعنيون جهودا هائلة يوميا لتحقيق المستويات التي حددتها المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويتطلب ذلك قدرا كبيرا من النفقات المالية التي يجب أن نتحملها على الرغم من صعوبة الحالة الاقتصادية الراهنة. وفي ظل هذه الخلفية، لا تعكس الواقع البيانات التي تلقى غالبا في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك في اللجنة الأولى، ومفادها الزعم بأن نزع السلاح النووي يجري ببطء شديد أو أنه يواجه أزمة خطيرة.

وسأكون صريحا في ملاحظاتي. من المزعج سماع مثل هذه البيانات، لا سيما في ضوء حقيقة إنفاق الاتحاد الروسي بلايين الدولارات على نزع السلاح، مع مشاركة عشرات الآلاف من الخبراء الروس في نزع السلاح النووي. ومع ذلك، يقال أنه لا يتم نزع السلاح. ولهذا السبب، أعتقد أن لدينا أسبابا للقول بأن هذه المطالبات توفر مثالا واضحا على الدعاية. فهي لا تتماشى مع الواقع، وتسعى إلى تبرير مطالب غير واقعية بشكل متزايد. وبلغ هذا الاتجاه ذروته بفكرة فرض حظر فوري على الأسلحة النووية، وستحيط الكثير من المؤامرات بتلك الفكرة في الأسابيع القليلة المقبلة. ونعتقد أن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية تماما، وسأحاول توضيح السبب.

أولا، يشكل ذلك قطيعة مع العملية الراسخة للعمل المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، الذي نفذ حتى الآن في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واقترح مناقشة الحظر المفروض على الأسلحة النووية، وهي الجزء الأكثر حساسية في هذه المسألة، في محفل دولي بديل. ونحن على حق في أن نتساءل كيف ستؤثر المناقشات بشأن الأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار. ويمثل الخروج عن نطاق اختصاص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة خطيرة. وهذا شيء جديد وعلينا أن ننظر في

أثره. وفي رأينا، يبدو أنه في ظل هذه الظروف، ستكون هناك حتما عواقب سلبية على استمرارية وسلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولنتذكر أن الأسلحة النووية التي تمتلكها القوى النووية الخمس، مشروعة تماما وفق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد وقعت عليها جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وصادقت عليها برلماناتها الوطنية. وهناك الآن اقتراح اتفاق دولي جديد، مع زيادة العضوية المحدودة، من شأنه حظر الأسلحة النووية. ونتيجة لذلك، يمكن أن يظهر نظامان قانونيان متوازيان، يتضمنان أحكاما حصرية بشأن وضع الأسلحة النووية. هل هناك أي إمكانية لحل ذلك الصراع المباشر دون الإضرار بالمعاهدة؟ إننا نوصي بقوة بأن يفكر الجميع في المسألة مرة ثانية، قبل التصويت لعقد مؤتمر لصياغة مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية.

ثانيا، إن التسرع في إبرام اتفاق بشأن الحظر، يتعارض مع الأحكام المتوافق عليها لخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ووفقا لتلك الخطة، ينبغي أن ينفذ نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي. وبدلا من النهج المتوازن الذي تنص عليه خطة العمل، يُطلب منا حاليا التخلي عن اعتبارات الاستقرار الاستراتيجي، وعزل مسألة حظر الأسلحة النووية، واستبعادها من سياق نزع السلاح النووي. وإذا اتبعنا الحد الأدنى من المنطق، كان سيتم النظر في ذلك الأمر في المرحلة النهائية من بناء عالم خال من الأسلحة النووية، لضمان أن يكون القضاء على الأسلحة النووية، أمرا لا رجعة فيه. لذلك، من الصعب أن يطلق المرء صفة الواقعية على ذلك النهج. ونحن نعارض تجاهل الأحكام المتوافق عليها في خطة عمل عام ٢٠١٠، وأي محاولة لتنقيحها.

ثالثاً، ومن منظور عملي بحت، تبدو مبادرة حظر الأسلحة النووية، أمراً يبعث على الريبة تماماً. وكانت ستكون ذات معنى، لو أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية كانت مستعدة للمشاركة فيها. ولكنها غير مستعدة للقيام بذلك. ولن يشارك الاتحاد الروسي بالتأكيد، في أي مسعى غير واقعي أو يتعارض مع التفاهمات والترتيبات القائمة. ولدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن القوى النووية الأخرى ستحذو حذونا. ونتيجة لذلك، فإن المؤتمر المقترح سوف يفقد كل معنى، من الناحية العملية. لكن، لن يكون بدون ضرر. وبصفة آلية، لا يمثل إجبار الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن الأسلحة النووية دون مراعاة الحقائق الاستراتيجية ومصالحها الأمنية المشروعة، تقدما في اتجاه تحقيق هدف مشترك. بل إنه سيؤدي بدلا من ذلك، إلى التفكك والاستقطاب أو حتى لتوجيه العداء بين مؤيدي مختلف وجهات النظر. إن النتائج غير الحاسمة تماما للتصويت الذي جرى خلال شهر آب/أغسطس، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي امتنع فيه أكثر من ثلث المشاركين، أو صوتوا ضد التسرع في بدء المفاوضات بشأن حظر الترسانات النووية، هي بمثابة دليل على ذلك.

ونحن نحترم ونتفهم للغاية، رأي أولئك الذين يدعون إلى التخلي عن الأسلحة النووية. كما أننا نتشاطر الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وقد أعلن الاتحاد الروسي عن ذلك في مناسبات عديدة على أعلى مستوى. بيد أن السؤال هو كيف يمكننا السير على الطريق نحو تحقيق هذا الهدف، بدون تقويض الاستقرار الاستراتيجي؛ والإضرار بنظام الضوابط والموازين في العلاقات الدولية؛ وإغراق العالم في الفوضى وانعدام التنبؤ الخطير؛ وتهديد سلامة نظام عدم الانتشار وتعميق، حتى عن غير قصد، الاختلافات في الرأي بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية. ونعتقد أنه، بدلا

من إعطاء الأولوية لحظر الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يكون مجرد دعاية، يجب تهيئة الظروف الآمنة لتمهيد الطريق لنزع السلاح النووي.

وكمثال على الجهود المركزة المبذولة في هذا المجال، وقع قائدا الاتحاد الروسي والصين في ٢٥ حزيران/يونيه في بيجين، على بيان مشترك بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ونحث جميع الدول الأخرى على الانضمام إلى الجهد الروسي الصيني. كما أننا ندعو الجميع لعدم الاستسلام لإغراء محاولة حل جميع المسائل النووية دفعة واحدة بشكل غير واقعي. ومن أجل مصلحة قضيتنا، يجب التقيد بالنُهج التي ثبت تمكينها من خفض مخزونات العالم من الأسلحة النووية بأكثر من خمسة أضعاف. وسوف يكون أمرا لا يغتفر، حتى إذا نفذ بأفضل النوايا في العالم، إضافة عقبات جديدة إلى العقبات القائمة في مجال نزع السلاح النووي.

ونظرا لضيق الوقت، لن ألقي ما تبقى من بياني.

إلا أنه يتضمن بعض النقاط الهامة جداً، والتي سأكتفي بتعدادها: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء؛ أنظمة الدفاع المضادة للقذائف، بما في ذلك المنظومات المضادة للقذائف التسيارية في بولندا ورومانيا وكوريا الجنوبية؛ انتهاك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى؛ الأمن الأوروبي وسياسات منظمة حلف شمال الأطلسي، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية؛ تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا؛ فيما يتعلق بمقال أخير لوزير خارجية ألمانيا؛ ومنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ ومبادرة روسيا لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

وسننشر بياننا الكامل على الموقع الشبكي للجنة الأولى، لمن يرغب في قراءته.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على تعيينكم رئيساً للجنة الأولى وأن يؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا.

ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للبيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن كل من مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/71/PV.2).

بينما نجتمع مجددا في سياق دورة أخرى للجنة الأولى، يوفر لنا هذا المحفل فرصة للتفكير في التقدم المحرز خلال السنة الماضية. وبينما نرحب بالتقدم المحرز في بعض المجالات، ندرك تماما أنه لا يزال هناك عمل شاق يتعين القيام به من أجل تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح بشكل عام. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار المأزق في آلية نزع السلاح. إن الجمود المستمر منذ ٢٠ سنة في مؤتمر نزع السلاح وعدم التوصل إلى اتفاق في هيئة نزع السلاح لسنوات عديدة كان لهما أثر سلبي على تعددية الأطراف ونظام الحوكمة المتعدد الأطراف.

ومن الواضح أن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، على وجه الخصوص، يشكل مصدرا للإحباط المتزايد بين الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا تزال الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين متفاوتة للغاية. والمجتمع الدولي في غالبيته لا يتوقف عن التأكيد على النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقد اتُخذت تدابير مبتكرة كثيرة لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي لا تزال تخضع لإعادة التفسير والمزيد من الشروط. وهذا أمر غير مقبول. إن الحجة القائلة بأن الأسلحة النووية لا غنى عنها لتوفير الأمن لبعض الدول دون غيرها ليست مجافية للمنطق وحسب ولكنها تفتقر إلى المصداقية أيضا. وقد تسبب رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بنزع السلاح في انقسامات خطيرة بين الدول وأوجد أزمة مصداقية على صعيد نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ويوفر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لنا

جميعا منبراً شاملاً للاتفاق على تدابير فعالة لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها جميع المشاركين تقريباً للتوصل إلى نتائج تحظى بتوافق الآراء، قررت إحدى الدول للأسف كسر توافق الآراء بشأن التقرير (انظر A/71/371). وفي النهاية، اعتمد الفريق تقريره بالأغلبية الساحقة. ومن بين التوصيات الهامة الأخرى، يوصي التقرير بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمراً في عام ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة هي خطوة مؤقتة عملية وقابلة للتحقيق لسدّ فجوة كبيرة في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بمشروعية الأسلحة النووية.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف المعنية لتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المخلَّفة والأسلحة الكيميائية القديمة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي مجال الأسلحة البيولوجية، تتطلع جنوب أفريقيا إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل، الذي نأمل أن يحقق نتائج تعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها. فما من سبب يمكن أن يبرر استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان، ومن قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ستقوم جنوب أفريقيا بدورها، بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، في المسعى الرامي إلى إيجاد عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونشجع الدولَ، ولا سيما تلك الحائزة لهذه الأسلحة، التي لم تنضم بعد إلى الصكين المذكورين على أن تفعل ذلك دون تأخير. وندعو الدول التي يمكنها القيام بذلك إلى مد يد العون للدول التي تطلب المساعدة في جهودها الوطنية للتنفيذ وإلى تقديم المساعدة إلى ضحايا هذه الأسلحة.

لا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أيضاً أن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل مجموعة التعهدات المحورية المتفق عليها عالمياً لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وإلى جانب جهود التنفيذ على الصعيد الوطني، لا يزال التنفيذ الكامل لبرنامج العمل برمته، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالتعاون والمساعدة الدوليين، ذا أهمية حاسمة. وبالمثل، نرحب بنتائج المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة ونتطلع إلى التنفيذ التام للمعاهدة في تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وفي المساهمة في كبح النقل غير المشروع.

إن وفد بلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الأولى لهذا العام والانضمام إليكم، سيدي، وجميع الوفود الأخرى من أجل إنجاح عملنا.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أودّ أولاً أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون أعمال اللجنة الأولى وأن أعرب عن تحياتي الحارّة لأعضاء المكتب والأمانة العامة.

تؤيد بيرو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

إن بيرو بلد ذو باع طويل في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وهي طرف في عدد من الأطر الدولية التي نعطيها أولويتنا القصوى. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً إيماننا الراسخ بمواصلة تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي ونحن ملتزمون التزاماً ثابتاً بالاضطلاع بهذه المهمة. وفي إطار هذا الالتزام، وقّع بلدي على معاهدة تجارة الأسلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأودع صك التصديق لدى الأمين العام في

شباط/فبراير من هذا العام، ما يجعلنا البلد الحادي والثمانين الذي ينجز تلك العملية.

وبالنظر إلى قلق المجتمع الدولي إزاء صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها والاتجار غير المشروع بها وتراكمها المفرط وانتشارها الجامح في العديد من مناطق العالم، تود بيرو أن تؤكد مجدداً التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. ويشدد وفد بلدي على ضرورة مواصلة العمل على الصعيد المتعدد الأطراف في إطار برنامج العمل، بطريقة شفافة وغير تمييزية، والتحرك نحو اعتماد صكوك ملزمة قانوناً بشأن الوسم والتعقب والسمسرة غير المشروعة بغية منع تحويل وجهة تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. ونود في هذا الصدد أن نسلط الضوء على نتائج الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في حزيران/يونيه، وأن نهنئ في الوقت نفسه الممثل الدائم لجامايكا على دوره الهام في ترؤس تلك العملية.

إن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية مسألة أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى بيرو. ويجب أن يكون هدفنا الرئيسي هو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، كانت بيرو أحد البلدان التي شجعت إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

واتخذنا ذلك الموقف الثابت لنصبح من أوائل الدول التي تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكان ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ذلك لأن بلدي يدرك الأهمية الخاصة لهذا الاتفاق بوصفه صكا رئيسيا في الجهود الدولية للخفض التدريجي للأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي، ومن ثم، نرحب بالتقدم المستمر المحرز نحو تحقيق هدف إضفاء الطابع العالمي على ذلك الصك. وفي هذا الصدد، تكرر بيرو التشديد على أهمية التبكير بدخول المعاهدة حيز النفاذ، وتحث الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة على أن تعجِّل بعملية التوقيع و/أو التصديق على ذلك الصك.

وانضمت بيرو أيضا إلى ما يُسمى بالتعهد الإنساني وهي تدرك الآثار الخطيرة المحتملة للأسلحة النووية والتجارب النووية على التنمية وبقاء الجنس البشري في حد ذاته. ونعرب عن رغبتنا وإرادتنا السياسية في منع تكرار حالات كتلك التي نجمت عن التجارب النووية أو استخدام هذه الأسلحة. وتؤكد بيرو من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث. كما تؤكد مجددا على حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي ذلك الصدد، تؤكد بيرو على موقفها الثابت المؤيد للتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وتشدد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على ذلك الصك. وعليه، فإننا ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وندعو كذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والمضي قدما في اتجاه القضاء التام على تلك الأسلحة.

وبلدي يدعو إلى تحقيق عالمية النظم التي تهدف إلى حظر أسلحة الدمار الشامل، ويؤكد من جديد ضرورة المضي نحو هدف نزع السلاح النووي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وفي ذلك السياق، نعرب عن رفضنا لتحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة

من تلك الأسلحة، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي التنويه بالعمل الذي اضطلعت به تايلند في جنيف، في رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، المنشأ عملا بالقرار ٧٠/٣٣، والذي اعتمد بالأغلبية تقريرا (انظر A/71/371) يتضمن مقترحات لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية بهدف القضاء التام عليها.

وفيما يتعلق بمسألة آلية نزع السلاح، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح على سبيل الأولوية لأن ذلك المحفل يجب أن يكون الهيئة التفاوضية بلا منازع بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ونشعر ببالغ القلق حيال إخفاق الدول الأعضاء في المؤتمر في السنوات الأخيرة في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لتناول المسائل بشكل موضوعي. ويحث بلدي جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء مزيد من الإرادة السياسية لكفالة بدء أعماله الفنية، وذلك باعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن بغية بدء المفاوضات وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات الأولوية، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وبيرو مقتنعة بأنه، من خلال اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة، يمكن للدول المضي قدما صوب إدماج وتعزيز آليات وإجراءات التعاون ومواصلة تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحديد الأسلحة وتحديد الأسلحة التقليدية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يمكن كل دولة من تخصيص المزيد من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مرة أخرى في هذا العام، سيضطلع بلدي بتيسير مشروع القرار المتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره ليما. وفي هذا الصدد، أهنئ المركز الإقليمي في ليما بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه وأبرز أهمية العمل الذي يجري الاضطلاع به لمساعدة دول المنطقة على إحراز تقدم بشأن عدد من مبادرات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة والإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلامة العامة في المنطقة.

ختاما، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بلدي الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن عازمون على بذل قصارى جهدنا للنهوض بعمل اللجنة.

السيدة بيكسا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة رئيس اللجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين وكذلك جميع أعضاء المكتب. ونؤكد لهم دعمنا الكامل واستعدادنا للتعاون في الاضطلاع بولاية اللجنة.

تؤيد بولندا تأييدا كاملا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبناء عليه، أود أن أعلق على بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لحكومة بلدي.

ينبغي أن تدفعنا ديناميات العلاقات الدولية وتعقيد المسائل الأمنية إلى تعزيز المؤسسات والآليات القائمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرى أن كل مؤسسة تستمد قوتها وعزمها من أعضائها. ونعتقد أن اللجنة الأولى ليست استثناء من تلك القاعدة، لأنها تتناول المسائل الأمنية الدولية وتسعى جاهدة إلى إيجاد حلول طويلة الأمد. ونحن في اللجنة الأولى نستمد قوتنا من دولنا الأعضاء. ولذلك، فإننا ندعو جميع الوفود إلى العمل بطريقة منفتحة ومسؤولة واحترام الحقيقة والقانون الدولي وتجنب الدعاية والاتهامات الباطلة ضد الدول الأعضاء الأخرى وحلفائها. وأود أن أخص بالذكر بعض المسائل والمعاهدات التي نعتقد أنها تكتسي أهمية خاصة في عملنا خلال هذا العام.

وأود أن أبدأ بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبالرغم من إخفاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية موضوعية، تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد أثبتت المعاهدة فعاليتها في الحد من انتشار الأسلحة النووية، بينما توفر في الوقت نفسه أساسا قانونيا كافيا للاضطلاع بتدابير فعالة صوب نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

وتؤيد بولندا اتباع نهج تدريجي وتقدمي حيال نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه لا يمكن إحراز تقدم في هذا المجال ما لم تعمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية معا على أساس أهداف مشتركة. وأي مناقشة يجب أن تكون شاملة للجميع ويجب أن تراعي الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول والتزاماتها. ونلاحظ مع القلق، بالتالي، زيادة الاستقطاب في المناقشة بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في جنيف. وأي مبادرة جديدة تهدف إلى نزع السلاح النووي ينبغي ألا تقوض نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القائم. ويجب أن نكفل التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن سبل المضي قدما خلال الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وستظل بولندا منخرطة بنشاط في العملية، ولا سيما من خلال رئاسة الإجراءات في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠٢٠.

تمثل الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تذكرة بالحاجة إلى التعجيل بالجهود لكفالة بدء نفاذ المعاهدة في مرحلة مبكرة. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، مثل الاجتماع الوزاري الذي عُقد في فيينا واجتماع مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عُقد مؤخرا في نيويورك. كما نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) – الذي شاركت بولندا في تقديم مشروعه – وبتأييده للمعاهدة.

ولذلك، فإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أدانها بقوة المجتمع الدولي بوصفها انتهاكاً واضحاً للالتزامات الدولية وللعديد من قرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية إخضاع برنامجها النووي للمراقبة الدولية.

إن تجارب القذائف التسيارية التي أجريت هذا العام في عدد من الدول تشكل تحديات خطيرة للأمن الدولي. وتؤيد بولندا بقوة الجهود الدولية الرامية إلى كبح انتشار القذائف التسيارية، بما في ذلك اعتماد مدونة لاهاي لقواعد السلوك بوصفها صكاً فريداً للشفافية وبناء الثقة ضد انتشار القذائف التسيارية. وفي هذا السياق، نرحب بانضمام الهند إلى مدونة قواعد السلوك ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وستبذل بولندا، من جانبها، الجهود لتشجيع المزيد من الدول على الانضمام إلى المدونة خلال رئاستها من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨.

وكما فعلنا في السنوات السابقة، ستقدّم بولندا مرة أخرى مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والذي يشدد على الدور الاستثنائي للاتفاقية في منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وتعزيز التعاون والحماية الدوليين من الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر في غاية الأهمية اليوم، لأن

التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية لا تزال تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. إن القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية جارٍ. لقد بات لدى الجهات الفاعلة من غير الدول سبل للحصول على المواد الكيميائية السمية واستخدامها لأغراض إرهابية، وقد تتمكن من زيادتها. وأخيراً وليس آخراً، لا تزال الأسلحة الكيميائية تستخدم، وهذا يشكل انتهاكاً وتحدياً للقانون الدولي. ويتعيّن على الجمعية العامة معالجة هذا التطوّر وأن تدين، بصفة خاصة، بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف.

وهذا لم يعد اليوم، وللأسف، فكرة مجردة كما يتبين من التقرير الأخير لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر S/2016/738). ولكن، قبل كل شيء، يهدف مشروع القرار هذا العام إلى ضمان الدعم الشامل من المجتمع الدولي لأجل عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. ينبغي أن يوفر التنفيذ الكامل للاتفاقية، فضلاً عن عالميتها، رسالة قوية موحّدة واعترافاً بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولتلك الأسباب، نأمل أن يحظى مشروع القرار مرة أخرى بتأييد، يفضّل أن يكون بتوافق الآراء، من اللجنة في هذا الوقت الحرج.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، لن أتلو بياني بأكمله، ولكني أود أن أطلب من زملائي أن يقرؤوا الجزء المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجزء الهام جداً المتعلق باتفاقية أوتاوا. وسننشر بياننا على موقع اللجنة الأولى.

وأودّ أن أختتم بياني بالتشديد على أن بولندا، بوصفها دولة عضواً، تتحمل مسؤولية إضافية عن السلم والأمن الدوليين بما أننا نجري حملة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. إن شعار حملتنا – وهو ”التضامن والمسؤولية والالتزام“ – هام لأن تلك هي القيم التي نود أن نجلبها إلى عمل مجلس الأمن، مع التأكيد على أن السياسة الدولية ينبغي أن تستند إلى قوة القانون وليس إلى قانون القوة.

السيدة كريسنامورتي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لرئاسة اللجنة. وأؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاونه طوال الدورة.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبيان الذي أدليت به أنا، ممثلة إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2). وسأقرأ نسخة مختصرة من بياننا، والذي يتوافر نصه الكامل على موقع اللجنة الأولى على شبكة الإنترنت.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، شهدنا تجمعاً لممثلي الحكومة والمجتمع المدني في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد علّقت إندونيسيا آمالاً كبيرة، بوصفها مشاركة في بدء الاحتفال، على أن يستمرّ هذا الحدث السنوي فعالاً في زيادة الوعي الدولي بخطر الأسلحة النووية. وأبرز الحدث أيضاً ضرورة السعي الحثيث إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فمن المؤسف للغاية أن أقل من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شارك في هذا الحدث.

ومع استمرار وجود الأسلحة النووية، لا تزال البشرية مهددة بكارثة نووية – سواء عن قصد أو عن غير قصد. وتعرب إندونيسيا، بوصفها نصيراً قوياً لنزع السلاح النووي، عن بالغ قلقها إزاء الآثار الإنسانية الكارثية التي يمكن أن يتسبب بها تفجير الأسلحة النووية. يعزز بطء التقدم في نزع السلاح النووي من قرار إندونيسيا دعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ونعتقد أن ذلك يمكنه إنهاء المأزق الحالي في تلك المفاوضات.

ولذلك ترحب إندونيسيا بالتقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر A/71/371)، الذي اعتمد مؤخراً في جنيف في آب/أغسطس. وتؤيد إندونيسيا، بصفة خاصة، توصية الفريق العامل بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمراً في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحاً أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة من المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه من الضروري والملح التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية والتعجيل بإبرامها. هذه المعاهدة لا تقوّض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل تعززها.

وتحث إندونيسيا جميع الممثلين على التمسك بالتزاماتهم لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتؤكد إندونيسيا مجدداً أهمية الحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفه منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالٍ من خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة بانكوك والدول الحائزة للأسلحة النووية إلى حل جميع المسائل المعلّقة المتصلة بإمكانية التوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بتلك المعاهدة.

وتشعر إندونيسيا بالقلق إزاء الخسارة الهائلة في الأرواح والممتلكات التي ما فتئ الإمداد غير المشروع والاستخدام غير القانوني للأسلحة التقليدية من قبل جهات غير مرخص لها يتسبب به في العديد من أنحاء العالم. وفي معالجة هذه المسألة، تؤيد إندونيسيا تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولا تزال إندونيسيا تشعر بقلق شديد إزاء تزايد التهديد بتسليح وعسكرة الفضاء الخارجي. لذلك تؤيد إندونيسيا المفاوضات بشأن معاهدة لحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتشجّع على خطوة مؤقتة لبناء الثقة والشفافية. إن التفاوض بشأن أي مدونة لقواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون متسقا مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي إطار الأمم المتحدة.

وتود إندونيسيا أيضاً أن تعرب عن قلقها إزاء خطر الهجمات الإلكترونية، وكذلك عسكرة الفضاء الإلكتروني. إن وضع رؤية ومعايير بحيث لا تستخدم الإنترنت وسيلةً أو هدفاً للهجمات الإلكترونية أمر بالغ الأهمية، كما يبيّن بوضوح تقرير عام ٢٠١٥ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/70/174).

وفي ذلك الصدد، تؤيد إندونيسيا بقوة مناقشة وتعزيز استخدام وسيط الإنترنت للأغراض السلمية، وتؤكد أهمية تقيد الدول بمعايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وما تزال إندونيسيا تشعر بالقلق إزاء أية مبادرة من شأنها أن تقوض تعددية الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونؤكد مجددا عزمنا على مواصلة تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فلنعمل معا بعزم للمساعدة في بناء عالم آمن وسلمي للبشرية جمعاء.

السيدة إيباراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ باسم الوفد الفلبيني، الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة اللجنة الأولى في الدورة الحادية والسبعين، وأؤكد لهم إسهامنا النشط والبناء في عملنا معا من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وإذ نشرع في العمل الذي ينتظرنا في اللجنة الأولى، ما تزال الفلبين تسترشد بموقفها الواضح والمبدئي الذي عبّر قبل سبعة عقود تقريبا لدى إنشاء هذه المؤسسة الموقرة،

رئيس الجمعية العامة من بلدنا عندئذ، كارلوس بي روموﻻو، عنه بالإعراب للدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن الرأي المتمثل في أنه يمكن، بل وينبغي، التوصل إلى اتفاق شامل بشأن نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، وضع العالم الكثير من الصكوك والبرامج التي شكّلت خطوات هامة نحو تحقيق ذلك الهدف – مؤتمر نزع السلاح، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض أنحاء العالم، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتمكننا تلك الصكوك والبرامج من تحديد العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والتهديدات التي تشكّلها ترسانات الأسلحة النووية الحالية لبقاء الجنس البشري بأسره، ورغبة المجتمع الدولي الملحّة في تحقيق هدف الانعدام الشامل لهذه الأسلحة مع تخطي الحواجز التي لا تزال تعوق السير نحو تحقيق ذلك الهدف. وفي كل ذلك كانت تتم إعادة تأكيد الرسالة نفسها: إن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هما الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتتشاطر الفلبين الشعور العميق بخيبة الأمل لعدم إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة، وعدم رغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية في العمل على سد الثغرات ومعالجة أوجه الضعف والسعي نحو تحقيق التكامل الذي لا يمكن أبدا بدونه جعل الهيكل العالمي القائم لنزع السلاح النووي فعالا بصورة نهائية.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، لا تزال الفلبين تأمل في أن نتمكن من تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. تحقيقا لتلك الغاية، نؤكد مجددا التزامنا بالقيام بدورنا في العمل مع المجتمع الدولي لأجل النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، تؤيد الفلبين التزامات رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي عبّر عنها أمس زميلي ممثل ميانمار (انظر A/C.1/71/PV.2) فيما يتعلق بالمشاركة النشطة في أعمال اللجنة الأولى، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر المقترح للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية، وإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

وتعرب الفلبين والرابطة معا عن استعدادهما وعزمهما على الحفاظ على منطقتنا خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسوف نمضي قدما في محادثاتنا مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لحل جميع المسائل المعلقة المتصلة بالتوقيع والتصديق على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونهيب أيضا بالتأكيد الكامل من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لمشروع القرار بشأن المعاهدة خلال هذه الدورة. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار هذا بشأن المعاهدة بتوافق الآراء.

وفي الأسبوع الماضي، شاركت الفلبين في تنظيم حدث رفيع المستوى، إلى جانب البعثتين الدائمتين للمغرب وجورجيا، بصفتنا عضوا في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنيين بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والإدارة الأمنية السليمة لتلك المخاطر، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وكان عنوان الحدث ”التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في سياق مكافحة الإرهاب“. وكان ذلك الحدث الجانبي دليلا على التزام بلدي بتعزيز جهود زيادة الوعي فيما يتعلق بالتهديدات التي يشكّلها انتشار الأسلحة

الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية للسلم والأمن الدوليين وتمكين الدول من مكافحة هذه التهديدات، خاصة ضد الهجمات المحتملة من جانب الإرهابيين والمتطرفين في ظل التطورات التكنولوجية الحالية.

وستواصل الفلبين الإسهام من خلال المحافل التي توفرها اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الجهود الدولية الرامية إلى سد الثغرات في الأطر الحالية، ولا سيما في التصدي لدور الجهات الفاعلة من غير الدول.

ويشكّل عملنا هنا في اللجنة الأولى عنصرا حاسما في وضع خطة لتحقيق النمو الشامل على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولن يتم تحقيق هذه الأهداف إلا إذا وجهنا الموارد التي تشتد الحاجة إليها من صنع الأسلحة الفتاكة إلى الجهود التي من شأنها أن تدعم وتكفل كرامة الأشخاص. وقبل ذلك، لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة التي نصبو إليها إلا في عالم آمن من تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي بوسعها أن تقضي على بقاء الجنس البشري بحد ذاته.

السيدة باومان (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي رئاسة اللجنة الأولى.

تؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2).

ولا يزال تحقيق عالم أكثر أمانا وأمنا بوجود عدد أقل من الأسلحة يمثّل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية والأمنية في ألمانيا. وتلتزم ألمانيا بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، ما برحنا نؤيد اتّباع نهج عملي تدريجي يرمي إلى تهيئة الظروف التي تسمح بتخفيض الأسلحة النووية بصورة مستمرة.

وبالنسبة لألمانيا، ما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة لا غنى عنها لهيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب علينا الامتناع عن أي إجراءات من شأنها تقويض أهمية وفعالية معاهدة عدم الانتشار بركائزها الثلاث ذات الأهمية المتكافئة. وعليه نرى أن من شأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية أن تسبب الضرر لجهودنا المشتركة صوب تحقيق هدف الانعدام الشامل. ومن وجهة نظرنا أنه ينبغي التوصل إلى معاهدة كهذه في نهاية مسار نزع السلاح النووي، وإلا سنجازف بإضعاف معاهدة عدم الانتشار نفسها. وأيا كان النهج المتبع في مجال نزع السلاح النووي فإن عليه التقيد بمبادئ معيّنة. ويجب أن يشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية العامة، علاوة على إمكانية التحقق منه.

وكان اتفاق فيينا المبرم بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه ٢٠١٥ مثالا فريدا على نجاح الدبلوماسية في منطقة شديدة الاضطراب، ومن شأنه أن يعزز معاهدة عدم الانتشار ما دام قد تم التوصل إلى حل في سياق منطق نظام معاهدة عدم الانتشار نفسها. ونشعر بالارتياح إلى أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أن إيران تتصرف الآن في امتثال لالتزاماتها. ومع ذلك، فنحن ما نزال في بداية هذه العملية. وخلال السنوات المقبلة ستظل جهود الرصد والتحقق الصارمين من قبل الوكالة أمرا حاسما لضمان تنفيذ اتفاق فيينا بجميع جوانبه.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل خطرا متزايدا على المجتمع الدولي. فقد أجرت تجربتها النووية الخامسة وتواصل اختبار القذائف التسيارية. وكما فعلنا مرارا في مناسبات سابقة، نحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية أو تلك التي يحظرها مجلس الأمن. وتبين تلك الحالة أهمية مواصلة

تعزيز المعاهدة القائمة لعدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنظر إلى أنه لا يزال هناك أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، علينا بذل المزيد من الجهود لإحراز تقدم. ونناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية.

وبالنسبة لألمانيا، تتمثل الخطوة المنطقية التالية صوب القضاء التام على الأسلحة النووية في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فبالرغم من الجهود الجديدة والخلاقة المبذولة في عام ٢٠١٦، يؤسفنا أنه لم يتسن لمؤتمر نزع السلاح استئناف أعماله. ولذلك، تعتقد ألمانيا أن اتخاذ خطوات وسيطة وتحضيرية خارج المؤتمر أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا وعدم فقدان الزخم الذي أوجده فريق الخبراء الحكوميين في العام الماضي. وهناك عامل آخر هام لإحراز تقدم، وهو الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي التي أنشئت بمبادرة من الولايات المتحدة، والتي تركز على وضع التدابير التقنية اللازمة للتحقق من نزع السلاح النووي.

إن ألمانيا تقدر وتدعم عمل المجتمع الدولي في النهوض بالتحقق من القضاء على الأسلحة الكيميائية. ويشكل الاستخدام المنهجي والمتكرر للكلور كسلاح كيميائي في سورية، على نحو ما أفادت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، خرقا واضحا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وللقانون الدولي. ولذلك، فإن ألمانيا ترحب بالتقرير الأول لآلية التحقيق المشتركة، الذي ينسب بوضوح حالتين من حالات استخدام الأسلحة الكيميائية للنظام السوري. ونتطلع إلى تقرير آخر واضح ومفصل تقدمه الآلية قبل نهاية هذا الشهر، وكذلك إلى رد فعل لا لبس فيه من جانب مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على ذلك. والتناقضات الموجودة في الإعلان الصادر عن سورية بشأن برنامجها للأسلحة النووية، بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب إيضاحها بطريقة مقنعة. كما يساورنا القلق إزاء استخدام داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لخردل الكبريت في حالة واحدة على الأقل في سورية، وربما أكثر من ذلك في العراق. وفي المستقبل، سنرى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تضطلع بدور هام في التصدي لاستخدام الجهات من غير الدول للأسلحة الكيميائية.

بعد فترة طويلة من الجمود، يمثل المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة لجعل تلك الاتفاقية صكا أكثر كفاءة وفعالية. إذ تتطلب الهياكل والمؤسسات القائمة للاتفاقية التعزيز والابتكار.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب معاناة بشرية هائلة وهي من الأسباب الجذرية للنزوح والهجرة. ومما يثلج صدورنا أن الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة تحدد الأسلحة الصغيرة والخفيفة بوصفها من العقبات التي تعترض التنمية وتقترح أساليب للتصدي لتلك المشكلة. وقد أبرز وزير الخارجية الألماني شتاينماير أهمية تلك المسألة هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي خلال المناقشة العامة في الجلسات العامة (انظر A/71/PV.17). ونحن نولي أهمية كبيرة لمبادرة مجموعة الدول السبع المشتركة مع الاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى تحسين التنسيق بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل. وستعزز تلك المبادرة مساعدتنا في تلك المنطقة، المتضررة بشكل كبير جراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأود أيضا تناول مسألة ناشئة بالغة الأهمية – وهي منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وبالنظر إلى سرعة التقدم التكنولوجي، فقد حان الوقت لنأخذ هذه المسألة مأخذ الجد. وألمانيا على استعداد لتحمل مسؤوليات إضافية من أجل تعزيز المناقشات في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وأود أن أذكر بإيجاز نقطة أخيرة. لقد دعا وزير الخارجية الألماني شتاينماير إلى إعادة إطلاق مبادرة شاملة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، مع التركيز على التهديدات الأمنية الحالية في أوروبا. والهدف من هذه المبادرة هو استعادة الضوابط التي تمس الحاجة إليها والقدرة على التنبؤ والثقة والشفافية للحد من المخاطر العسكرية ولتعزيز الأمن التعاوني. وألمانيا على استعداد للعمل مع جميع الشركاء المعنيين الذين يرغبون في الإسهام في الأمن في أوروبا من خلال إجراء حوار منظم واستكشافي بشأن العناصر الأساسية لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

السيدة شارتسوان (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في تهنئة أعضاء المكتب على انتخابهم في اللجنة وتؤكد لهم دعمنا خلال هذه الدورة.

وتؤيد تايلند البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.2).

لقد دأبنا منذ عام ١٩٤٦ على حضور جلسات اللجنة الأولى كل عام لتبادل وجهات نظرنا بشأن نزع السلاح، يوحدنا طموحنا المشترك لإيجاد عالم ينعم بالسلام وبقدر أكبر من الأمن. وفي حين أُحرز بعض التقدم، فإنه بعد مرور ٧٠ عاما لا نزال في الواقع نواجه وجود الأسلحة العشوائية. ويتعرض أمننا الجماعي باستمرار للخطر جراء التهديدات الناشئة عن انتشار الأسلحة غير المشروعة، فضلا عن التقدم في مجال الأسلحة ونظم إيصالها. والتدفقات غير المشروعة للأسلحة يمكن أن تؤجج النزاعات وتؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية الدولية الحساسة. ولفترة طويلة للغاية، تطلب نزع السلاح والحلول اللازمة للتصدي لتلك التحديات تحويل الموارد المالية والبشرية عن الأولويات الأخرى التي تركز على البشر، مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعتقد تايلند اعتقدا راسخا أنه لصون السلام والأمن، يجب على الدول تكثيف جهودها الجماعية واستكشاف سبل جديدة لمواصلة مساعينا المشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتايلند ملتزمة التزاما راسخا بعدم الانتشار. فنحن ننفذ التدابير الدولية ونحترم الالتزامات بدقة ونبذل كل جهد ممكن لكفالة أن يستمر تنفيذها العملي في التصدي للتهديدات الناشئة. وقد صدر قانون الطاقة النووية من أجل السلام في تايلند في عام ٢٠١٦ وهو تجسيد لجهودنا. ويمكن القانون تايلند من التصديق على الصكوك القانونية ذات الصلة بالمسائل النووية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، أو الانضمام إلى تلك الصكوك.

كما أن للتعاون الدولي دورا بارزا في تطوير نظام عدم الانتشار وتعزيزه. وذلك ما جعل تايلند تشارك بنشاط في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وفي مؤتمرات قمة الأمن النووي. وعلى هذا النحو، يتضح لتايلند أن زيادة التنسيق بين شتى المبادرات المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك المساعدات الدولية وإشراك المجتمع المدني والصناعات والاقتصادات، سيعود بالنفع على جهودنا وسيصل بها إلى المستوى الأمثل. وتتطلع تايلند إلى تجسيد تلك الأفكار في الاستعراض الشامل الذي سيجري خلال هذا العام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن الصكوك القانونية الدولية الأخرى، مثل اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضرورية لتحقيق التوازن بين الجهود الرامية إلى حماية العالم من انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية، من جهة، وبين الجهود المبذولة لكفالة استفادة المجتمع من الاستخدامات السلمية للمواد والتكنولوجيات ذات الصلة، من جهة أخرى.

وفي ذلك السياق، اتخذت تايلند خطوات تشريعية صوب إنشاء آلية مراقبة وطنية شاملة للمواد ذات الاستخدام المزدوج.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن لدينا شواغل جدية حيال الخسائر المدنية التي تسببها الأسلحة الصغيرة خلال التراع. ولذلك نرحب بجهود المجتمع الدولي لتعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة، على النحو المجسد في نتائج الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الدور الذي تضطلع به معاهدة تجارة الأسلحة، التي تمثل الإطار القانوني الدولي لمنع وقوع الأسلحة غير المشروعة في أيدي مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم. وفي حين تعمل تايلند على التصديق على المعاهدة، فإن الوكالات المنفذة تولي أهمية لتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي. ولذلك السبب استضافت تايلند، بالترافق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حلقة العمل الإقليمية لجنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة التي نظمت في نيسان/أبريل هذا العام.

ولا يمكن تحقيق عالم ينعم بالسلام والأمن من خلال تدابير عدم الانتشار وحدها. فالدول بحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم، مع بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح التام والكامل، ومع مراعاة تحقيق الأمن البشري والجماعي للجميع. وبالرغم من كون الأسلحة النووية لا تزال أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر، فإن تايلند تأمل أن تعمل اللجنة الأولى هذا العام بشأن توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لعام ٢٠١٦ بغية دعم مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وسيكون المؤتمر مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع تقديم إسهامات من المنظمات الدولية والمجتمع المدني. وأعادت المناقشة الموضوعية بشأن الآثار الإنسانية، مع إسهامات هامة من المجتمع المدني، تشكيل السياسات والممارسات التي لم تعد مرتكزة على قبول الأسلحة النووية. ولا تزال تلك الجهود تقدم منظورات جديدة بشأن كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي وتحدد النهج الممكنة لسد الفجوة في مجال نزع السلاح.

وتشارك تايلند، بوصفها إحدى الدول الوديعة للمعاهدة المتعلقة بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي معاهدة تلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية. وفي ذلك السياق، نناشد توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتصديقها على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فضلا عن إنشاء مثل تلك المناطق والمحافظة عليها في مناطق أخرى في جميع أرجاء العالم، ولا سيما الشرق الأوسط.

وبالروح الإنسانية نفسها، تمضي تايلند قدما نحو أن تصبح بلدا خاليا من الألغام، وفقا لأحكام اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ويركز تنفيذنا على الصعيد الوطني على مساعدة ضحايا أية مخلفات للحرب غير منفجرة، بهدف الإسراع بإعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع. كما نتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي ستستضيفه شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر، ونناشد جميع الدول الأطراف تقديم مساهماتها المالية إلى المؤتمر لكي يمكن المضي قدما في تنفيذ الاتفاقية بدون تعطيل. كما نظل منخرطين في أطر نزع السلاح الأخرى، بما فيها الأطر التي تتناول الصكوك الدولية بشأن الأسلحة التقليدية العشوائية الأخرى.

ونحيط علما بالتقدم التزايدي المحرز في إطار آلية نزع السلاح. ومن الواضح أن على الدول أن تسعى جاهدة لتوافق الآراء على أساس المشاركة الشاملة لجميع الدول. وينبغي أيضا أن نقف صفا واحدا في مواجهة التهديدات الناشئة عن الأسلحة الجديدة ومنظوماتها، فضلا عن ضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا. وفي هذا المنعطف، تحث تايلند على استعراض الآلية الحالية لنزع السلاح وتدعم أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وتقف تايلند على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الأعضاء وهي ملتزمة بالإسهام في تحقيق السلام والأمن للجميع.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لتولي رئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الحالية. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أشيد بالسيد كيم وون – سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي كان حاضرا بالأمس لتقديم إحاطته الإعلامية (انظر A/C.1/71/PV.2)، وأشكره وفريقه على عملهم وتفانيهم.

وبالنيابة عن بلدي، أود أن أعرب – وربما المصطلح الأنسب هو إن أكرر الإعراب – عن قلقنا العميق حيال حقيقة أننا لا نزال، بعد مرور ١٦ عاما في القرن الحادي والعشرين، لم نتمكن من التخلص من أسلحة الدمار الشامل – الأسلحة التي تشكل تهديدا وجوديا للبشرية. وفي ذلك الصدد، يقدم هذا العام دليلا واضحا على أن جهود المجتمع الدولي للتصدي للتهديدات التي تمثلها تلك الأسلحة لم تسفر عن تحقيق النتائج المتوقعة. لقد شهد هذا العام اثنتين من التجارب النووية أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأدانهما بلدي بأقوى العبارات. كما شهد تأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر احتمال استخدام جهات من غير الدول للأسلحة البيولوجية أكثر ظهورا اليوم مما كان عليه في الماضي. ولذلك السبب ندعو إلى تعزيز نظام نزع السلاح ومنع الانتشار الذي ينظم تلك الأسلحة، ولا سيما في مناسبة المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن الأرجنتين منخرطة في تعاون فعال مع أعضاء المجتمع الدولي بغية تحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن وسائل إيصالها، وهي تؤكد مجددا على الحق السيادي في تطوير التكنولوجيا الحديثة الحساسة، مثل التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية والصيدلانية والتكنولوجيا النانوية، ضمن أمور أخرى، مع الجهود المشتركة للدول والقطاع الخاص التي تبذل لتحقيق التنمية الصناعية.

ولا تزال الأرجنتين مهتمة بصفة خاصة بالاستعراض العالمي المستمر لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إذ أنه سيرسي الأساس الذي يمكننا عليه أن نواصل جهودنا المشتركة لمواجهة الخطر الذي تمثله الجهات الفاعلة من غير الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها وما يتصل بها من تكنولوجيا. وكما ذكرنا، فإن المخاطر ربما تكون أكبر اليوم مما كانت عليه حينما اتخذ القرار.

وما فتئت مسألة نزع السلاح النووي تشكل دائما أولوية للأرجنتين، ولذلك شاركنا في جميع منتديات النقاش والمفاوضات بشأن المسألة، إيمانا منها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل الركن الأساسي للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح. وهذا العام، بدأ بلدي المشاركة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، لأننا مقتنعون بأنه بغية المضي قدما نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، من الأهمية بمكان الاضطلاع بعمل متعمق بشأن الآثار التقنية لذلك الهدف لكي يمكن تحقيقه ويمكن استدامته.

وفيما يتعلق بالتقرير الذي اعتمده الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضى قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف المنشأ بموجب القرار ٣٣/٧٠ (انظر

A/71/731)، تعتقد الأرجنتين أنه من الضروري تحقيق توافق واسع في الآراء حول تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ونعيد، في ذلك الصدد، تأكيد التزام الأرجنتين بتعزيز عالمية صكوك نزع السلاح وضرورة تعزيز آليات التفاوض القائمة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، من أجل ضمان إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتلاحظ الأرجنتين أنه، عوضا عن إتاحة الفرصة لإيجاد أرضية مشتركة، فإن نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا تعبر فحسب عن عمق الخلافات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل كذلك عن وجود خلافات حادة في ما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي تعتقد الأرجنتين أنه لا يساعد عمل اللجنة الأولى.

إن التقديرات تشير إلى أنه يجري تداول أكثر من ٦٥٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء العالم. ويموت حوالي ٥٠٠ ١ شخص يوميا نتيجة للعنف المسلح، وتُرتكب ٦٠ في المائة من جميع انتهاكات حقوق الإنسان باستعمال الأسلحة الصغيرة. وبالطبع، فإن العواقب على مجتمعاتنا مدمرة وتشكل تهديدا مباشرا للتنمية المستدامة لشعوبنا. وبغية التصدي لتلك الآفة، تود الأرجنتين أن تؤكد ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية والحاجة إلى استكشاف أوجه التآزر بين الصكوك الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبروتوكول الأسلحة النارية الملحق به. ويود بلدي، في ذلك الصدد، أن يسلط الضوء على التقدم المحرز في حزيران/يونيه الماضي في إطار الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي سعى إلى إرساء الأسس لإبرام اتفاقات بشأن الذخائر وبشأن الوسم وبشأن الأمن المادي وإدارة المخزونات، ونود أن تُعالج تلك المفاهيم خلال الدورة المقبلة لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٨.

وترحب الأرجنتين بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة مؤخرا في جنيف. إن دخولها حيز النفاذ في وقت قياسي يقف دليلا واضحا على الحاجة الملحة التي تشعر بها الغالبية العظمى من البلدان لإبرام صك يفرض مزيدا من السيطرة على تجارة الأسلحة ويحمي مواطنيها من عواقب تسريب الأسلحة.

في الختام، أؤكد مرة أخرى التزام الأرجنتين بعمل اللجنة. ونأمل أن تكون هذه الدورة مثمرة تحت قيادتكم، سيدي. وأؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي.

السيدة فالدر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئ جميع أعضاء المكتب على انتخابهم لهذه الوظائف الهامة في اللجنة الأولى وأؤكد لهم كامل تعاون الوفد السويدي.

تؤيد السويد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2) تأييدا تاما. وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

وكما قالت وزيرة الخارجية فالستروم في ملاحظاتها أمام الجمعية العامة (انظر A/71/PV.17)، يتشاطر المجتمع الدولي مصيرا مشتركا الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكننا التغلب على تحديات التنافس الجيوسياسي وقوى الحرب الهدامة ومحن اللاجئين المأساوية ما لم نواجهها معا. إننا نشهد اليوم انتهاكات صارخة لاتفاقات نزع السلاح والقانون الإنساني في العراق وسورية واليمن وفي أماكن أخرى. فالأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية والأسلحة العشوائية الأخرى تُستخدم لاستهداف المدنيين العزل والمنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع

المسلح. وبينما نجتمع هنا في نيويورك، فإن السكان المدنيين في مدينة حلب يتعرضون لقصف عنيف. ولا بد من أن تكون هناك مساءلة عن تلك الفظائع.

أود الآن أن أتناول مسألة الأسلحة النووية. لقد كررنا مرارا موقفنا الأساسي والثابت بأن حيازة ونشر الأسلحة النووية لا يمكن أبدا أن تكون الأساس للأمن المستدام البشرية. والعواقب الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية موثقة ودامغة. والتطورات الراهنة تثير القلق. وفيما يلي أمثلة على بعض منها: أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب على الأسلحة النووية والقذائف التسيارية في انتهاك كامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن؛ وتستثمر الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو تخطط للاستثمار، في منظومات جديدة فيما تحاول ضمان الحفاظ على قدراتها النووية في المستقبل المنظور؛ وفي جنوب آسيا، تتزايد أعداد الأسلحة النووية؛ ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد حيز النفاذ، وذلك بعد مرور ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع عليها؛ ومرة أخرى، فشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل. إنها فعلا صورة قاتمة.

وستدعم السويد جميع العمليات التي يمكن أن تحدث تغييرا وتكون فعالة، بما في ذلك من خلال إجراء تغييرات ملموسة على أرض الواقع من خلال تنفيذ القواعد. وسأعرض، في ذلك السياق، مشروع قرار بشأن الحد من المخاطر باسم مجموعة إلغاء حالة التأهب. ولكي تكون القواعد فعالة، فإنها يتعين أن تحصل على الدعم الكافي وأن توفر قيمة مضافة وأن تنفذها الدول.

وقد برهنت المداولات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف على وجود التزام قوي بإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، على الرغم من عدم الاتفاق في نهاية الأمر. ويتضمن تقرير الفريق العامل (انظر A/71/371) مقترحات هامة بشأن كيفية المضي قدما بجعل العالم أكثر أمنا. ونشكر، في ذلك السياق، مقدمي مشروع القرار، المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ (A/C.1/71/L.41)، والذي ندرسه بعناية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإطار القانوني الأكثر أهمية في المجال النووي. وينبغي تنفيذ الالتزامات المقررة بموجب معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المقطوعة خلال المؤتمرات الاستعراضية بمزيد من الاستعجال، بما في ذلك التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن موقف السويد واضح، وهو أن الضمانة الوحيدة بعدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق هي إزالتها الكاملة.

وترحب السويد بنتائج المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. فتلك النتائج تجعل المجتمع الدولي في وضع يمكننا من تكثيف جهودنا في مكافحة الاتجار بالأسلحة بصورة غير مسؤولة وغير منظمة وغير مشروعة. وينبغي اقتناص هذه الفرصة. ويبقى برنامج العمل أهم محافلنا للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتلك الأسلحة وذخائرها تواصل زعزعة استقرار المجتمعات وبالتالي تعوق السلام والتنمية. وستواصل السويد مشاركتها التامة في هذه المسألة بصفتها عضوا في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

لقد انقضت ٢٥ سنة منذ إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. والسجل مهم الآن بقدر أهميته آنذاك. وأجرى فريق خبراء حكوميين يقوده السفير بول بيير، ممثل السويد، استعراضا للسجل وسيقدم تقريره وتوصياته في وقت لاحق من هذا الشهر. وتشجع السويد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم تقارير عن تسلحها الوطني.

وما تزال السويد ملتزمة التزاما راسخا باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة

الضرر أو عشوائية الأثر، علاوة على بروتوكولاتها الملحقة. وترحب السويد أيما ترحيب بالمناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وبصفتنا دولا، فنحن ملزمون بتقييم شرعية الأسلحة الجديدة هذه. وستؤيد السويد القرار المتخذ في المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لمواصلة دراسة هذه المسألة.

وتعرب السويد عن شعورها العميق بالأسف لاستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في العراق وسورية. وقد رحبت وزيرة خارجية بلدي، السيدة مارغوت فالستروم بتقرير آلية التحقيق المشتركة الذي حدد مؤخرا مسؤولية القوات السورية بطريقة لا لبس فيها عن شن هجومين على الأقل بالأسلحة الكيميائية، وأن داعش يتحمل المسؤولية عن هجوم واحد كهذا على الأقل. ودعت وزيرة خارجية بلدنا إلى تقديم الجناة إلى العدالة. وستواصل السويد – التي أسهمت ماليا وتقنيا في أعمال آلية التحقيق المشتركة – متابعة هذه المسألة عن كثب بصفتها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويتعين علينا المضي قدما وعلى وجه السرعة في جميع جوانب الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار. وآمل بصدق في أن تحدث المداولات التي تمت في اللجنة الأولى التغيير المنشود. ونحن مؤمنون بتعددية الأطراف والتعاون الدولي، كما إننا على استعداد للقيام بدورنا والعمل مع جميع الوفود الأخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.